الإجحاف

شواهده وصوره وأحكامه

إعداد دكتور

إبراهيم علي إسماعيل صبح

مدرس اللغويات في

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات

فرع جامعة الأزهر في محافظة بني سويف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، جامعِ الناسِ ليومٍ لا ريبَ فيه، يعلمُ ما يُسرُّ العبدُ وما يُخفِيه، أحمده، وأشكره، وأستغفِرُه، وأتوب إليه، وأستَهديه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادةَ عبدٍ مُوقِنٍ بقلبِه مُطمئِنٍ بفِيه، وأشهد أنَّ سيدنا ونبينا محمدًا عبدُ الله ورسولُه قام بعبادة ربِّه حتى تفطَّرت قدماهُ، وصامَ وواصلَ فكان يبيتُ عند ربِّه يُطعِمُه ويسقِيه، صلَّى الله وسلَّم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه صلاةً، وسلامًا دائمًا طيبًا مُباركًا فيه، والتابعين ومن تبِعَهم بإحسانٍ إلى يومٍ لكل امرئٍ فيه يومئذ شأنٌ يُغنيه، أمَّا بعد:

فمما لا شك فيه أنَّ في اختصار المختصر، وحذف العوض والمعوض عنه معا، وكثرة التغيير، وحذف النائب والمنوب عنه كليهما، وتوالي إعلالين ، وبقاء الكلمة على أقل من حرفين، ونقصان الحرف صفة من صفاته ، وحذف ما دل على معنى مع ترك سواه، وحذف الجملة بتمامها ، ووقوع الحذف بعد الحذف، وإدغام الحرف فيما هو أنقص منه صوتا وأقل منه صفة، والجمع بين حذف ما أصله أن يثبت وإثبات ما أصله أن يحذف، وحذف التعست والمنعوت، وتحصيل الحاصل، وغير ذلك: صورا من صور الإجحاف ينبغي الانصراف عنه؛ إذ يلحق الكلمة بسببه ضرر وخلل، ويحدث بسبب حصوله تعسف وإجحاف .

وقد كان من نتائج ذلك أن ترتبت على وقوعه أحكام عندهم، منها: الحكم بتفضيل قراءة على قراءة كحكم الزمخشري على قراءة: ﴿وَأَرِنَا﴾ (١) وذلك بإسكان الراء ـــ وهي سبعية ـــ بدلا من الكسر بأنَّها مسترذلة معولا في هذا الحكم على الإجحاف الحاصل من حذف الحرف والحركة الدالة عليه معا ـ والحذف بعد الحذف إجحاف ـ مختارا بذلك قراءة الفتح ، وكذا استحسانهم لغة دون لغة كالوقف بهاء السكت على المحذوف الآخر مثل:(اغزه، وارمه)، مع أنَّ بعض العرب يقف على المحذوف الآخر، من نحو: اغز، وارم، بالإسكان من غير هاء، قال سيبويه: «هذه أقل اللغتين» (٢)؛ وهو اختيار الشاطبي؛ إذ قال: «اعلم أنَّ الوجه الأول ـــ وهو الوقف بالهاء ـ هو الأجود والأكثر في الكلام»(٣) لما يترتب على ذلك ـ وهو الوقف من غير هاء ـــ من إجحاف، ومثل

---

(١) سورة البقرة ، من الآية : / ١٢٨ ، قرأ بها ابن كثير ساكنة في جميع القرآن الكريم .

ينظر: حجة القراءات :/ ١١٤ .

(٢) قال سيبويه: « قد يقول بعض العرب: (ارم) في الوقف، و(اغز) ، و(اخش) ، حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس، وهذه اللغة أقل اللغتين: جعلوا آخر الكلمة حيث وصلوا إلى التكلم بها بمنزلة الأواخر التي تحرك مما لم يحذف منه شيءٌ؛ لأنَّ من كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع ما هو فيه» الكتاب: ٤ / ١٥٩ .

(٣) المقاصد الشافية : ٨ / ٩٠ .

ذلك الكثير: كاجتلاب هاء السكت ـــ أيضا ـــ بيانا لحركة الآخر؛ إذ لم يريدوا أن يسكن بل أرادوا أن يبقى الحرف على حركته في الوصل، وقبولهم وجها دون وجه، وتفضيلهم مذهبا على مذهب، وغير ذلك من الأحكام كامتناعهم من الترخيم، والإعلال، والحذف، ولزوم الإشمام، والقلب، والتعويض...مما دفع الباحث القيام بتتبع مواضعه، وجمع صوره، وحصر شوارده ، وتحقيق قضاياه، ولم شتاته، وترتيب مسائله، وتبيان موقف العلماء مستشهدا ومعللا ومرجحا ما هو قمين بالترجيح وجدير بالاختيار؛ وقد كان هذا في الوقت نفسه نعم الدافع للإقدام على الكتابة في هذا الموضوع والذي كان عنوانه: (الإجحاف: شواهده ، وصوره ، وأحكامه) .

وأمَّا القيمة العلميَّة المرجوة من وراء هذه الدراسة فتكمن في تجنب صور الإجحاف بعد معرفتها، والبعد عنها بعد فهمها، والوقوف عليها بعد حصرها ، ثم طرق معالجة ما حصل من إجحاف في الكلمة، والتماس العلل التي تصرف الإجحاف عنها، والإلمام بما انتهى إليه العلماء في هذا الشأن، وبيان قوة الاستدلال به في مسائل الخلاف وقضايا النزاع، وأنَّه لا يقل أهميَّة عن غيره من طرق الاستدلال، فضلا عن توضيح الكثير من الشواهد النَّحوية والتصريفية من قراءات قرآنية مما لها به صلة، وكذا كلام العرب: نثرا ونظما

مما وقع فيه إجحاف؛ ففي ذلك بعون الله تعالى إثراء للدرس النحوي وصنوه التصريفي فشاهد النحو هو النحو .

وقد جاءت محاور هذا البحث في: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، يلي ذلك الخاتمة، ثم ثبت المصادر والمراجع، أمَّا المقدمة ففيها سبب اختيار البحث، والإشارة إلى القيمة العلمية ، وبيان الجهد المبذول والكشف عن الخطة التي سار عليها الباحث في هذا البحث.

وأمَّا التَّمهيد: فقد كان عنوانه: (مفهوم الإجحاف عند علماء العربية) ، تناولت فيه قضيتين:

- الأولى: الإجحاف في اللغة والاصطلاح .
- الثانية: الإجحاف عند سيبويه بوصفه شيخ النُّحويين وإمامهم نبهت في ذلك على ما ورد في الكتاب من أنماط للإجحاف مع توضيح ما يتعلق بذلك من شواهد وأمثلة، وكان منها:
  - النمط الأول: الإجحاف الذي يؤدي إلى لزوم التعويض .
  - النمط الثاني: الإجحاف الذي يؤدي إلى الزيادة .
  - النمط الثالث: الإجحاف الذي يؤدي إلى القلب .
  - النمط الرابع: الإجحاف الذي يؤدي إلى ترك الإعلال .
  - النمط الخامس: الإجحاف الذي يؤدي إلى لزوم الإشمام .
  - النمط السادس: الإجحاف الذي يؤدي إلى الحكم بالقلة على ما جاء في الكلام على حرف .
  - النمط السابع: إبدالهم للذال من مكان التاء أشبه الحروف بها

- النمط الثامن: منعهم إدغام الحرف في الحرف الذي ليس مـــن موضع ذلك الحرف .
- النمط التاسع: تركهم إدغام الراء في اللام .

وأمَّا المبحث الأول: فعنوانه: مسائل الإجحاف النَّحوية، وها هي ذي:

- جزم الفعل دون الاسم .
- بناء الأسماء المضمرات على الحركة .
- حذف عائد الموصول .
- جعل الظرف والجار والمجرور عند التصدير خبرا .
- حذف النون من (كان) .
- حذف النون من (لكنْ) بعد التخفيف .
- حذف الاسم والخبر من (أنْ) المخففة المفتوحة بعد (أمَا) .
- حذف مفعولي (زَعَم) .
- امتناع حذف المفعول مع حذف العائد فيه .
- إسقاط حرف الجر من المتعدى به .
- المانع من صياغة أفعال من (ويل، وويح، وويس).
- القول بأن الباء متعلقة بالمصدرِ الدالِّ عليه « تُلْقُون » .
- الإجحاف بحذف المضاف وإبقاء عمله في المضاف إليه .
- حذف حرف العطف .
- القول في (يا) الداخلة على (ليت) .
- تركهم حذف أداة النداء من اسم الجنس .
- حذف الحرف من المنادى المبني المرخم دون المعرب .

- ترخيم المبهم .
- ترخيم ما كان آخره ألفي تأنيث .
- ترخيم الاسم الثلاثي .
- حذف أداة الإغراء .
- أصل (نون) التوكيد الخفيفة .
- إبدال (نون) التوكيد الخفيفة (ألفا) .
- القول بتقدير (أمَّا) وإبقاء الفاء .
- حذف جواب (أمَّا) .
- حذف العقد والنيف من العدد الذي يصاغ منه اسم الفاعل .
- اللغات الواردة في (كأين) .
- منع حذف (اللام) من أجوبة القسم حال الإيجاب .
- الإجحاف بحذف جوابين .

درست في هذا المبحث ما وقعت عليه عيني مما حكم عليه العلمـــاء بأنَّ فيه إجحافًا ولهم في ذلك نصٌّ صريح بيِّنٌ .

وأمَّا المبحث الثَّاني: فموضوعه: مسائل الإجحاف التَّصريفية، وهـــا هي ذي:

- الاستغناء عن حرف القسم بقطع همزة الوصل .
- تركهم حذف ألف الوصل من ﴿بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾(١) .
- حذف العين مع إسقاط حركتها .

---

(١) سورة العلق، من الآية رقم : / ١ .

- الإجحاف بحذف الحرف .
- الإجحاف لتوالي إعلالين .
- جمع مائة على مئي .
- إثبات التاء في (مفعل) الناقص خوف الإجحاف .
- النسب إلى المقصور الثلاثي .
- النسب إلى المنقوص المحذوف العين .
- الإجحاف بحذف اللام وحذف حركة العين في النسب إلى المحذوف اللام .
- النسب إلى ما فيه ياء العوض .
- النسب إلى ما آخره ياء مشددة مسبوقة بحرفين .
- الوقف على المنقوص .
- إلحاق هاء السكت كل مبني على حركة دائما ولم يشبه المعرب حال الوقف.
- الوقف على (ما) الاستفهامية عند حذف ألفها بـ (هاء السكت).
- الوقف بهاء السكت على المحذوف الآخر .
- حذف العين عند التقاء الساكنين إذا أدى إلى الإجحاف .
- الإجحاف بالإدغام وحذف حرف المد .
- تركهم الإدغام خوف الإجحاف بالكلمة .
- تركهم إدغام ما فيه زيادة إلى ما هو أنقص منه .
- تركهم حذف صورة الهمزة وكتابتها (ألفا) .

ناقشت في هذه المسائل ما نزل بها من إجحاف، واستوقفت في الوقت نفسه أهل العلم، ولهم فيها قول واضح، مع وصف المسألة في كل ما تقدم وصفا دقيقا أمينا، وأمَّا الخاتمة ففيها أهم ما وصلت إليه الدراسة من نتائج، وبعد:

فقد كانت المهمة شاقة وصعبة ؛ إذ استقريت في سبيل جمع المادة العلمية وما يصلح عينة لهذه الدراسة الكثير والكثير من مصنفات العلماء وكتبهم ؛ لأعثر على مسألة ، أو أستخرج من بطونها شيئا يتعلق بهذه القضية من قريب أو بعيد؛ ولربما قرأت مئات الصفحات ولم أوفق في العثور على شيء، فضلا عن أنَّ أحدًا من العلماء لم يخصص للإجحاف مساحة ما، كما فعل الإمام ابن جنِّي مع ما يماثله من موضوعات أو يضاهيه من بحوث في الخصائص، أو الإمام السيوطي في الأشباه والنظائر في النحو أو غيرهما مع الاعتلال به في غير موضع، لكن ذلك لم ينل ـ بفضل الله تعالى ـ مما عقدت عليه العزم، وأخلصت فيه النية، فقد مضيت إلى النهاية مستعينا بالله مستلهما رشده وهداه، إنَّه نعم المولى ونعم النَّصير.

دكتور / إبراهيم علي إسماعيل صبح

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات

قسم اللغويات

فرع جامعة الأزهر في بني سويف

تمهيد

(مفهوم الإجحاف عند علماء العربية)

• الإجحاف في اللغة والاصطلاح :

تدور هذا المادة حول معنى واحد، ألا وهو: الذهاب بالشيء مستوعبا قال ابن فارس: «(جحف): الجيم، والحاء ، والفاء: أصلٌ واحدٌ، قياسُه الذَّهاب بالشَّيء مُستَوْعَبا» (١).

كما أنها تعني الاستئصال، وأن يكلف الإنسان ما لا يطاق، قال الزمخشري: «أجحف بهم الدهر، واجتحفهم: استأصلهم، وأجحف بهم فلان: كلفهم ما لا يطاق» (٢) .

وتعني النقص، قال الفيومي: في مادة (ج .ح . ف) : «أَجْحَفَ السَّيْلُ بِالشَّيْءِ إجْحَافًا ذَهَبَ بِهِ، وَأَجْحَفَت السَّنَةُ إذَا كَانَتْ ذَاتَ جَدْبٍ وَقَحْطٍ ، وَأَجْحَفَ بِعَبْدِهِ كَلَّفَهُ مَا لَا يُطِيقُ، ثُمَّ اُسْتُعِيرَ الْإِجْحَافُ فِي النَّقْصِ الْفَاحِشِ، وَالْجُحْفَةُ: مَنْزِلٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ قَرِيبٌ مِنْ رَابِغٍ بَيْنَ بَدْرٍ وَخُلَيْصٍ ، وَيُقَالُ: كَانَ اسْمُهَا مَهْيَعَةَ بِسُكُونِ الْهَاءِ وَفَتْحِ الْبَوَاقِي وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ السَّيْلَ أَجْحَفَ بِأَهْلِهَا»(٣) .

---

(١) مقاييس اللغة: ١ / ٤٢٧ .

(٢) الأساس: (ج .ح . ف) .

(٣) المصباح المنير مادة: (ج .ح . ف) .

لذا ورد في تعريفات المناوي: «الإجحاف: النقص الفاحش مستعار من قولهم: أجحف بعبده كلفه ما لا يطيقه»(١) .

والمتأمل فيما حكم عليه النَّحويون بأنَّه إجحاف وإن لم يضعوا له تعريفا ـ على حد علمي مراعين فيه المعنى اللغوي والبعد الاصطلاحي ـ لم يخرج عن هذا المعنى الذي انتهى إليه أصحاب المعاجم؛ فهو في جميع أحواله نقص واستئصال يلحق الكلمة ، فالناظر على سبيل المثال في: منع ترخيم الثلاثي الساكن الوسط ، ومنع جزم الاسم، ومنع حذف النون من (لكن) بعد تخفيفها ، ومنع حذف حرف العطف ، ومنع حذف المفعول مع حذف الفعل ، ومنع أن تكون (يا) في نحو: (يا ليت) عند بعضهم للنداء لا التنبيه، وغير ذلك من الشواهد التي أوردها هذا البحث يلاحظ النقص الذي هو إجحاف، فالنقص الذي وقع في ترخيم الثلاثي الساكن الوسط هو: حذف حرف منه، وهو في الأصل مبني على الخفة ليس في حاجة إلى حذف، والنقص الذي وقع في جزم الاسم هو: حذف الحركة والتنوين، والنقص الذي حدث في حذف النون من (لكن) بعد تخفيفها هو: توالي حذفين من الحرف فضلا عن أنَّه اختصار المختصر، والحروف أصلا لا يليق بها الزيادة ولا النقص، قال ابن جني: «اعلم أنَّ الحروف لا يليق بها الزيادة ولا الحذف وأن أعدل أحوالها أن تستعمل غير مزيدة ولا محذوفة ؛ فأما وجه القياس في امتناع حذفها

---

(١) التوقيف على مهمات التعاريف:/ ٣٦ .

فمن قبل أنَّ الغرض في الحروف إنَّما هو الاختصار ، ألا ترى أنَّك إذا قلت: (ما قام زيد) فقد نابت (مَا) عن أنفي، وإذا قلت: (هل قام زيد؟)، فقد نابت (هل) عن (أستفهم) فوقوع الحرف مقام الفعل وفاعله غاية الاختصار فلو ذهبت تحذف الحرف تخفيفا ؛ لأفرطت في الإيجاز ؛ لأنَّ اختصار المختصر إجحاف به» (١) .

والنقص الذي وقع في حذف حرف العطف هو حذف النائب والمنوب عنه ؛ لأنَّ حرف العطف في نحو :(ذهب زيد وعمرو) نائب عن الفعل؛ إذ التقدير: وذهب عمرو، والذي حدث في حذف المفعول مع حذف الفعل هو: حذف للعامل والمعمول معا، والنقص الذي وقع في الحكم بأنَّ (يا) في نحو: (يا ليت) عند بعضهم للنداء لا التنبيه هو حذف الجملة بتمامها، قال أبو حيان: «الأصحُّ أنَّ (يا) في قوله: ﴿يَا لَيْتَ﴾(٢) حرف تنبيه لا حرف نداء، والمنادى محذوف؛ لأنَّ في هذا حذف جملة النداء وحذف متعلقه رأسا وذلك إجحاف كثير»(٣)، وهكذا فالنقص فيما تقدم مع كل صورة من الصور حاصل في بعض ما يستحقه اللفظ وهو في الوقت ذاته يلزمه حكم من الأحكام ؛ من أجل ذلك سميت هذا البحث: الإجحاف شواهده وصوره وأحكامه ؛ ليعرف القارئ الشاهد للمسألة النَّحوية أو التَّصريفية .

---

(١) سر صناعة الإعراب: ١ / ٢٦٩ .

(٢) سورة القصص، من الآية : /٧٩ ، وسورة يس ، من الآية:/ ٢٦ ، وسورة الزخرف، من الآية : / ٣٨ .

(٣) البحر المحيط: ٤ / ٤٧٦ .

ثم ما تحمله المسألة من صور الإجحاف ، وبعدها يكون التنبيه على الحكم الذي ترتب على ذلك، فالقارئ أمام شاهد وصورة وحكم وبالله تعالى التوفيق .

• الإجحاف عند سيبويه:

من المهم جدا أن يمر القارئ الكريم بهذه النقطة في هذا البحث ؛ ليتأكد لديه دعم الفكرة، ويعرف عمقها، ويقف على أبعادها، ويضع يده على صلتها بتراث القوم ، ويرى كيف أفسح سيبويه المجال في حديثه عن الإجحاف، وأطال النفس في الإشارة إليه، والتنبيه عليه وذلك في غير باب من أبواب الكتاب؛ واعتل به في أكثر من مسألة من مسائله ، موضحا سنن العرب في ذلك، وهذا دليل أهمية الحديث عن الإجحاف، وفي الوقت نفسه تأصيل له ؛ فسيبويه هو المتحدث وكتابه هو المصدر الذي ينبغي التعويل عليه والرجوع إليه في مسائل العربية وجل قضاياها ، وليس الإجحاف فحسب، وقد تضمن صورا متنوعة منه وذلك بعد مراجعة مواطن الإجحاف عنده مراجعة تامة متأنية على مكث ومهل، مرات ومرات ، والوقوف على صوره في الكتاب، وكان من أنماط الإجحاف لديه:

- ***النمط الأول: الإجحاف الذي يؤدي إلى لزوم التعويض:***

من ذلك التَّعويض بـ (ما)؛ لحذف (كان) بعد (أنْ) المصدرية:

قال سيبويه: «من ذلك قول العرب: (أمّا أنتَ منطلقا انطلقت معك) ، و(أمّا زيدٌ ذاهبا ذهبتُ معه)، وقال الشاعر، وهو عباس بن مرداس:

أبا خُراشَةَ أمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنّ قومِيَ لم تَأكُلْهُمُ الضَّبُعُ(١)

فإنَّما هي (أنْ) ضُمَّت إليها (ما)، وهى (ما) التوكيد، ولزمتْ كراهيةَ أن يُجحفوا بها؛ لتكون عوضًا من ذَهابِ الفعل » (٢)؛ وإنما لم تظهر (كان) فيجمع بينهما لما في ذلك من جمع بين العوض والمعوض عنه إلا على مذهب من يرى أنَّ (ما) زائدة، وعليه لا بأس بإظهار (كان) إلا أنَّه يحتاج إلى سماع، قال الرضيُّ: «أبدل منها (ما) فوجب الحذف؛ لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه، وأجاز المبرد ظهور (كان) على أنَّ (ما) زائدة، لا عوض، ولا يستند ذلك إلى سماع» (٣)

- **النَّمط الثَّاني: الإجحاف الذي يؤدي إلى الزِّيادة:**

من ذلك: زيادة حرف على ما آخره ألف أو واو أو ياء من الحروف مسمى بها؛ إذ يذهب سيبويه في باب تسمية الحروف والكلم التي تستعمل مسمى بها وليست ظروفا ولا أسماء غير ظروف ولا أفعالا إلى أنَّ ما كان منها على حرفين، والثَّاني : ياء، أو واو، أو ألف

---

(١) للعباس بن مرداس (رضي الله عنه)، وقيل: لبعض بني هذيل، وموطن الشاهد قوله: (أما أنت) ؛ ووجه الاستشهاد: أنَّ (أمَّا) مركبة من (أن) المفتوحة الهمزة ، و (ما) هذه عوض عن (كان) محذوفة، و(ذا نفر): خبرها، و(أنت) نابت عن اسمها، والتقدير: لأن كنت ذا نفر .

ينظر: الديوان:/ ١٢٨ ، والمنصف : ٣ / ١١٦ ، والمفصل : / ٧٤ ، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب :/ ٢٨ ، وشرح الرضي : ٢ / ١٤٩ ، والجنى الداني : / ٥٢٨ .

(٢) الكتاب: ١ / ٢٩٣ .

(٣) شرح الرضي : ٢ / ١٤٩ . ٢٩٣

وجعلتها اسما في إخبارك عنها زدت عليها، فصيرتها ثلاثيَّة؛ خوف الإجحاف؛ لأنَّه ليس في الأسماء اسم على حرفين، والثَّاني منها : ياء، أو واو، أو ألف؛ لأنَّ ذلك يجحف الاسم، فالتنوين يدخله بحق الاسميَّة، والتَّنوين يوجب حذف الحرف الثَّاني منه فيبقى الاسم على حرف واحد، يقول سيبويه:« أمَّا (لو)، و(أو)، فهما ساكنتا الأواخر، لأنَّ قبل آخر كل واحدٍ منهما حرفا متحركا، فإذا صارت كلُّ واحدة منهما اسمًا، فقصتّها في التأنيث والتذكير والانصراف ، كقصة (ليت) و(إنَّ)، إلاَّ أنَّك تلحق واواً أخرى فتثقل؛ وذلك لأنَّه ليس في كلام العرب اسم آخره واو قبلها حرف مفتوح.

قال الشاعر، أبو زبيد:

ليت شعري وأينَ منِّي ليت ... إنَّ ليتا وإنَّ لوًّا عناء(١)

وقال:

ألام على لوٍّ ولو كنت عالمًا ... بأذناب لوٍّ لم تفتني أوائله(٢)

وكان بعض العرب يهمز، كما يهمز النؤور، فيقول: (لوء)؛ وإنَّما دعاهم إلى تثقيل (لوٍّ) الذي يدخل الواو من الإجحاف لو نوَّنت وما

---

(١) الديوان: / ٢٤ ، وموطن الشاهد قوله: (لوًّا)؛ فقد ضعفت (لو) خوف الإجحاف حين جعلت اسما .

ينظر: المقتضب : ١ / ٣٢٥ ، والأصول لابن السراج : ٣ / ٣٢٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ٦ / ٣٠ ، وشرح الكافية للرضي: ٣ / ١٠٠ .

(٢) موطن الشاهد: قوله: (بأذناب لوٍّ) فقد ضعفت (لو) خوف الإجحاف كالذي قبله .

ينظر: المقتضب : ١/ ٣٧٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٦ / ٣١ ، والهمع: ١ / ٥

قبلها متحرك مفتوح، فكرهوا أن لا يثقّلوا حرفًا لو انكسر ما قبله أو انضمّ ذهب في التنوين، ورأوا ذلك إخلالاً لو لم يفعلوا»(١) .

يقول السيرافي شارحا كلام سيبويه: «إذا جعلنا (لو) اسما ولم نزد فيه شيئا ، ولم نحك اللفظ الذي لها في الأصل أعربناها، فإذا أعربناها تحركت الواو وقبلها فتحة فقلبت ألفًا، فتصير (لا) ثم يدخلها التنوين بحق الصرف، فتصير (لا) يا هذا ، فيبقى حرف واحد وهو اللام ، والتنوين غير معتد به، وإذا سمينا بـ (أو) أو بـ (كي) لزمها ذلك، فقلت: (أاً) و(كا) ، وإذا سميت بـ (في) ولم تحك ولم تزد فيه شيئا وجب أن تقول: (ف يا هذا)، كما تقول: (قاض يا هذا) فلما كان فيها هذا الإجحاف لو لم يزد فيها شيء زادوا ما يخرجه عن حد الإجحاف، فجعلوا ما كان ثانيه واوا يزاد فيه مثلها فيشدد، وكذلك الياء، كقولك في (لو): (لوّ)، و(كي): (كيّ)، وفي (في): (فيّ) وما كان الحرف الثاني منه ألفا زادوا بعدها همزة، فيقال في (لا): (لأ)، وفي (ما):(ماء)» (٢).

أمّا المبرد فيرى أنّ السر في تضعيف حرف اللين خاصة دون غيره من الحروف راجع إلى أنّ مثل هذه الكلمات لا يعرف ثوالثها؛ إذ قال: «إنّما كان القياس أن تزيد على كل حرف من حروف اللين ما

---

(١) الكتاب : ٣ / ٢٦١ ، ٢٦٢ .

(٢) شرح كتاب سيبويه : ٤ /٢٩ ، ٣٠ .

هو مثله؛ لأنَّ هذه حروف لا دليل على ثوالثها، ولم تكن اسما فيعلم ما سقط منها» (١).

- **النمط الثالث: الإجحاف الذي يؤدي إلى القلب:**

مثال ذلك: (الظَّاء) متى كان معها (تاء) افتعل فإنَّها تقلب (طاء)؛ لاشتراك الظَّاء والطَّاء في الإطباق والاستعلاء والجهر؛ ولئلا يقع تباعد بين الظَّاء والتَّاء، وإن شئت أدغمت الظَّاء في الطَّاء؛ لأنَّ الزائد أولى بالتَّغيير من الأصلي وفيه مراعاة لقلب الأصلي إلى موضع الزَّائد، والزَّائد إلى موضع الأصلي؛ وإنَّما لم يقلبوا الظَّاء تاء لئلا يذهب الإطباق بالقلب تاء؛ فيكون ذلك إجحافا بالظاء، قال الرضيُّ : «إذا كان (فاء) افتعل مقاربا في المخرج لتائه، وذلك إذا كانت الفاء أحد ثمانية الأحرف التي ذكرنا أنَّ التَّاء تدغم فيها ؛ لكونها من طرف اللسان كالتَّاء، وهى الدال والذال والطاء والظاء والثاء والصاد والسين والزاي، وتضم إلى الثمانية الضاد؛ لما ذكرنا من أنَّها باستطالتها قربت من حروف طرف اللسان، وأمَّا الشين فبعيدة منها كما ذكرنا، فإذا كان كذا جاز لك إدغام فاء افتعل في تائه أكثر من جواز إدغام تائه في عينه، تقول في الدال:(ادَّان)، وفى الذال:(اذَّكر)، وفى الطاء: (اطَّلب)، وفى الظاء: (اظَّلم) ، وفى الثاء: (اثَّرد)، وفى الصاد: (اصَّبر)، وفى السين: (اسَّمَع)، وفى الزاي: (ازَّان)، وفى الضاد: (اضَّجع)؛ وإنَّما قلبت التاء في هذه الأمثلة إلى الفاء خلافا لما هو حق إدغام أحد المتقاربين من قلب الأول إلى

---

(١) المقتضب: ١ / ٣٧٠ .

الثاني؛ لأنَّ الثَّاني زائد دون الأول، وفـي الطـاء والظـاء والصـاد والضاد والسين والزاي لا يجوز قلب الأول إلى الثاني؛ لـئلا تـذهب فضيلة الإطباق والصفير» (١).

ومن العرب من يقلب الظاء طاء مهملة ؛ لأنَّ حكم الإدغام أن يدغم الأول في الثاني ولا يراعي فيه الأصل ولا الزيادة ، ثم يـدغم فيقول :(اطلم)، قال ابن منظور : « في افْتَعَل من (ظَلَم) ثلاثُ لغـاتٍ، من العرب من يقلب التاء طاء ثم يُظْهِر الطاء والظاء جميعًا، فيقول: (اظْطَلَمَ)، ومنهم من يدغم الظاء في الطاء، فيقول: (اطَّلَمَ) وهو أكثر اللغـات، ومـنهم مـن يكـره أن يـدغم الأَصـلي فـي الزائـد فيقول:(اظَّلَم)»(٢).

قال سيبويه موضحًا هذا النمط: «كذلك الظاء؛ لأنَّهما إذا كانـا منفصلين، يعني الظاء وبعدها التاء، جاز البيان، ويترك الإطباق على حاله إن أدغمت، فلمّا صارا في حرفٍ واحـد ازدادا ثقـلاً؛ إذ كانـا يستثقلان منفصلين، فألزموها ما ألزموا الصاد والتاء، فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالظاء وهي الطاء؛ ليكون العمل من وجه واحد، كمـا قالوا:(قاعدٌ) و(مغالق) فلم يميلوا الألف، وكان ذلك أخـف علـيهم، وليكون الإدغام في حرفٍ مثله؛ إذ لم يجز البيان والإطباق حيث كانا في حرف واحد، فكأنَّهم كرهوا أن يجحفوا به حيث منع هذا»(٣).

---

(١) شرح الشافية : ٣ /٢٨٦ .

(٢) لسان العرب: ١٢/٣٧٣ .

(٣) الكتاب : ٤ / ٤٦٨ .

- **النمط الرابع: الإجحاف الذي يؤدي إلى ترك الإعلال:**

من ذلك: تركهم الاعتلال في (فاعلت) خوف الإجحاف والالتباس، قال سيبويه: «لا يعتل في (فاعلت)؛ لأنَّهم لو أسكنوا، حذفوا الألف والواو والياء في (فاعلت)، وصار الحرف على لفظ ما لا زيادة فيه من باب: (قلت ، وبعت)، فكرهوا هذا الإجحاف بالحرف والالتباس» (١)، أمَّا الإجحاف فبحذف الزائد الذي يرد لمعنى يذهب بحذفه، وأما الإلباس فالمجرد بالمزيد(٢).

- **النمط الخامس: الإجحاف الذي يؤدي إلى لزوم الإشمام:**

من ذلك: الحكم بلزوم الإشمام خوف الإجحاف؛ لذهاب الضمة والواو، في نحو: (أنت تَغْزِين)؛ إذ أصله: تغزُوين، فنقلت الكسرة من الواو إلى الزاي بعد ذهاب الضمة ، وحتى لا يكون هناك إجحاف بذهابهما معا؛ كان لزوم الإشمام كما يرى سيبويه ؛ إذ قال: «أمَّا تغزين ونحوها فالإشمام لازمٌ لها ولنحوها، لأنَّه ليس في كلامهم أن تقلب الواو في (يفعل) ياءً في (تفعل) وأخواتها؛ وإنما صيرت فيها الكسرة للياء، وليس يلزمها ذلك في كلامهم كما لزم (رد، وقيل)، فكرهوا ترك الإشمام مع الضمة والواو إذ ذهبا، وهما يثبتان في الكلام، فكرهوا هذا الإجحاف، وأصل كلامهم تغيير (فُعِلَ) من رَدَدتُ وقُلت» (٣).

---

(١) الكتاب : ٤ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

(٢) شرح كتاب سيبويه : ٥ / ٢٤٠ .

(٣) الكتاب : ٤ / ٤٢٣ .

على أنَّ ابن جني يذهب إلى أنَّه ليس من اللازم الإشمام بل بعضهم يخلص الكسر؛ إذ قال: « قولهم : أنتِ تغزِين أصله: (تغزُوين)، فنقِلت الكسرة من الواو إلى الزَّاي فابتزَّتها ضمتها، فصار: تغزين، إلا أنَّ منهم من يُشِمّ الضمّة إرادة للضمّة المقدّرة ومنهم من يُخلِص الكسرة فلا يُشِمّ، ويدلك على مراعاتهم لتلك الكسرة والضمة المبتزّتين عن هذين الموضعين أنهم إذا أمروا ضمّوا همزة الوصل وكسروها إرادة لهما، وذلك كقولهم: (اُقضوا، اُبنوا)، وقولهم: (اُغزي، اُدعي)، فكسرهم مع ضمة الثَّالث، وضمّهم مع كسرته يدّل على قوّة مراعاتهم للأَصل المغيَّر، وأنَّه عندهم مراعي معتدّ مقدّر» (١) .

- **النمط السادس: الإجحاف الذي يؤدي إلى الحكم بالقلة على ما جاء في الكلام على حرف:**

من ذلك: حذف حرفين من الكلمة الموضوعة على ثلاثة أحرف، قال سيبويه: « واعلم أنَّ ما جاء في الكلام على حرفٍ قليلٌ، ولم يشذ علينا منه شيء، إلا ما لا بال له إن كان شذَّ؛ وذلك لأنَّه عندهم إجحاف أن يذهب من أقل الكلام عددًا حرفان » (٢).

قال أبو سعيد: «معنى هذا أنَّ أصل الكلام الأسماءُ الظاهرة التي تقع تحتها الأشياء ، ووضع كل واحد منها على شيء كالميم له،

---

(١) الخصائص : ٣ / ١٣٨ .

(٢) الكتاب:٤/ ٢١٨ .

وأقل الأسماء حروفا ما كان على ثلاثة أحـرف، فكرهـوا أن يختـل الاسم بذهاب حرفين وبقاء واحد» (١) .

ومن ذلك تخريج قراءة ابن عامر وحمزة(٢):

﴿ وَإِنْ تَلْوُوا ﴾(٣) بلام واحدة على حذف العين واللام،وقـيل ذلـك إجحاف عند السمين الحلبي؛ لذا كان الأولى القول بأنَّه من الولايـة والأصل : «تَوْلِيُوا » فحذفت الواوُ الأولى؛ لوقوعِهـا بـين حـرفِ المضارعةِ وكسرةٍ ، فصار: « تَلِيُوا » كـ(تَعِدُوا) وبابه ، فاسـتثقلت الضمةُ على الياءِ ففُعِل بها ما تقدَّم في (تَلْوُوا) ، نـصَّ علـى ذلـك السمين؛ إذ قال :«أمَّا قراءة حمزة وابن عامر ففيها ثلاثة أقوال :

- أحدها : وهو قول الزجاج والفـراء والفارسـي فـي إحـدى الروايتين عنه ــ أنه من لَـوَى يَلْـوي كقـراءة الجماعـة ، إلاَّ أنَّ الواوَ المضمومة قُلِبَتْ همزةً كقلبهـا فـي (أُجـوه) ، و(أُقِّتَتْ) ، ثم نُقِلت حركةُ هذه الهمـزةِ إلـى السـاكنِ قبلهـا وحذفت، فصار: (تَلُون) .
- الثاني: أنَّه من لَوَى يَلْوي أيضا، إلا أنَّ الضمةَ استُثْقِلَتْ علـى الواو الأولى، فنُقِلت إلى اللام الساكنة تخفيفا ، فالتقى ساكنان وهما: الواوان ، فحُذِفت الأولى منهما ، ويُعْزى هذا للنحاس، وفي هذين التخريجين نظرٌ ، وهو أنَّ لامَ الكلمة قد حُذِفَت أولاً

---

(١) شرح كتاب سيبويه : ٥/ ٩٤ .

(٢) كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد:/ ٢٣٩ .

(٣) سورة النساء ، من الآية : / ١٣٥ .

كما قررته فصار وزنُه : (تَفْعُوا) ، بحذف اللام ، ثم حُذِفت العينُ ثانياً، فصار وزنُه : تَفُوا ، وذلك إجْحاف بالكلمة .

- الثالث : ويُعْزى لجماعة منهم الفارسي ــ أنَّ هذه القراءة مأخوذة من الولاية بمعنى : وإنْ وُلِّيتم إقامةَ الشهادة أو وُلِّيْتُم الأمرَ فتعدلوا عنه ، والأصل: « تَوْلِيُوا » فحذفت الواوُ الأولى لوقوعِها بين حرفِ المضارعةِ وكسرةٍ ، فصار « تَلِيُوا » كتَعِدُوا وبابه ، فاستثقلت الضمةُ على الياءِ ففُعِل بها ما تقدَّم في « تَلْوُوا »(١) .

- **النمط السابع: إبدالهم للذال من مكان التاء أشبه الحروف بها:**

قال سيبويه: « تبدل للذال من مكان التاء أشبه الحروف بها؛ لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم أن لا يبينا إذ كانا يدغمان منفصلين، فكرهوا هذا الإجحاف؛ وليكون الإدغام في حرف مثله في الجهر» (٢) .

- **النمط الثامن: منعهم إدغام الحرف في الحرف الذي ليس من موضع ذلك الحرف:**

فمن صور عدولهم عن إدغام الحرف في الحرف الذي ليس من موضع ذلك الحرف قلبهم الصاد الساكنة وبعدها دال، كما في نحو :(مصدِر، وأصدر)، والتصدير إلى: زاي خالصة أو قلبها حرف

---

(١) الدر المصون : ٤ / ١١٨ ، ١١٩ .

(٢) الكتاب : ٤ / ٤٦٩ .

بين الصاد والزاي؛ لما بين الدال والصادر من بُعْد، فالدال: مجهورة ، شديدة غير مطبقة ؛ والصاد: مهموسة، رخوة، مطبقة .

فمن جعل الصاد زايا نظر إلى أنَّها مجهورة غير مطبقة فوافق الدال في الجهر وعدم الإطباق، ووافق الصاد بأنَّها من مخرج واحد وبالصفير الذي في الصاد والزاي، وأمَّا من جعلها بين الصاد والزاي فإنَّه كره أن يقلبها زايًا خالصة فيذهب الإطباق الذي في الصاد، والإطباق فضيلة فيها، ويكون ذهاب الإطباق إجحافا بها ، قال سيبويه: « باب الحرف الذي يضارع به حرفٌ من موضعه والحرف الذي يضارع به ذلك الحرف وليس من موضعه ، فأما الذي يضارع به الحرف الذي من مخرجه فالصاد الساكنة إذا كانت بعدها الدال، وذلك نحو: (مصدرٍ، وأصدر)، والتصدير؛ لأنهما قد صارتا في كلمة واحدة، كما صارت مع التاء في كلمة واحدة في (افتعل)، فلم تدغم الصاد في التاء لحالها التي ذكرت لك، ولم تدغم الدال فيها ولم تبدل؛ لأنَّها ليست بمنزلة اصطبر وهي من نفس الحرف، فلما كانتا من نفس الحرف أجريتا مجرى المضاعف الذي هو من نفس الحرف من باب مددت، فجعلوا الأول تابعاً للآخر، فضارعوا به أشبه الحروف بالدال من موضعه وهي الزاي، لأنَّها مجهورة غير مطبقة؛ ولم يبدلوها زايا خالصةً كراهية الإجحاف بها للإطباق، كما كرهوا ذلك فيما ذكرت لك من قبل هذا» (١) .

---

(١) الكتاب : ٤ / ٤٧٨ .

والمتأمل في كلام سيبويه يرى منع إدغام الصاد في الدال؛ ذلك لأنَّ أحرف الصفير أصلا، وهي: الصاد والسين والزاي لا تدغم في غيرها، ويدغم بعضها في بعض ، قال السيرافي: «حروف الصفير لا تدغم في غيرها، ويدغم بعضها في بعض»(١)؛ لما فيها من الصفير الذي فضلت به بقية أحرف طرف اللسان التي تنتمي إليه أحرف الصفير وهي: (الطاء ، والدال ، والتاء ، والظاء ، والذال ، والثاء ، والراء ، واللام، والنون)؛ لما فيها من الصفير الذي فضلت به بقية أخواتها، يقول سيبويه: «أما الصاد والسين والزاي فلا تدغمهن في هذه الحروف التي أدغمت فيهن ؛ لأنَّهن حروف الصفير وهن أندى في السمع وهؤلاء الحروف إنَّما هي شديدٌ ورخوٌ لسن في السمع كهذه الحروف لخفائها» (٢) .

يقول الصيمري: «لا يدغم الأفضل في الأنقص؛ لأنَّه إجحاف بفضيلته» (٣) .

- **النمط التاسع: تركهم إدغام الراء في اللام:**

يمنع سيبويه رحمه الله إدغام الراء في اللام ؛ مخافةَ الإجحاف؛ إذ قال: «الراء لا تدغم في اللام ولا في النون؛ لأنَّها مكررة وهي تفشي إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس

---

(١) شرح السيرافي: ٥ / ٤٣٧ .

(٢) الكتاب: ٤ / ٤٦٤ ، ٤٦٥ .

(٣) التبصرة :٢ / ٩٥٢ .

يتفشى في الفم مثلها ولا يكرر» (١) ، وهذا الذي منعه وهو إدغام الراء في اللام لم يخالف فيه أحد من البصريين إلا ما روي عن يعقوب الحضرمي وأبي عمرو بن العلاء ، وأجازه الكسائي والفراء وغيرهما ، قال الصيمريُّ : «لم يخالف سيبويه أحد من البصريين في ذلك إلا ما روي عن يعقوب الحضرمي أنه كان يدغم الراء في اللام في قوله عز وجل: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ (٢)، وحكى أبو بكر بن مجاهد ــ رحمه الله ــ عن أبي عمرو بن العلاء ــ رحمه الله ــ أنه كان يدغم الراء في اللام ساكنة كانت الراء أو متحركة: فالساكنة: قوله تعالى: ﴿ فَاغْفِرْ لَنَا ﴾(٣)، و﴿ اسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾(٤) ، و ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ (٥) ، وما كان مثله، والمتحركة: قوله تعالى: ﴿ سَخَّرَ لَكُمْ ﴾ (٦)، و﴿ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ (٧) ، وأجاز الكسائي والفراء إدغامها في اللام » (٨) .

---

(١) الكتاب : ٤ / ٤٤٨ .

(٢) سورة الأحقاف، من الآية :/ ٣١، وسورة الصف، من الآية :/ ١٢ ، وسورة نوح، من الآية :/ ٤ .

(٣) سورة آل عمران ، من الآية:/ ١٦ .

(٤) سورة آل عمران ، من الآية:/ ١٥٩ .

(٥) سورة الصف من الآية :/ ١٢.

(٦) سورة الحج ، من الآية : / ٦٥ .

(٧) سورة هود ، من الآية : / ٧٨ .

(٨) التبصرة : ٢ / ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ .

قال الصيمري : «قال أبو بكر بن مجاهد: لم يقرأ بذلك أحد علمناه بعد أبي عمرو سواه» (١) .

وحجة المجوزين تتلخص في أمرين:

١. القراءة التي وردت ، مع صحة نقلها.

٢. النَقل ، وذلك أنَّ الراء إذا أدغمت في اللام صارت لاما ، ولفظ اللام أسهل وأخف من أن يؤتى براء فيها تكرير وبعدها لام، وهي مقاربة للراء فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من مخرج واحد فطُلب التَّخفيف بالإدغام ، قال الصيمري : « الحجة في ذلك: أنَّ الراء إذا أدغمت في اللام صارت لاما ولفظ اللام أسهل وأخف من أن تأتي براء فيها تكرير وبعدها لام ، وهي مقاربة للفظ الراء، فيصير كالنطق بثلاثة أحرف في موضع واحد ، قال أبو بكر بن مجاهد: لم يقرأ بذلك أحد علمناه بعد أبي عمرو سواه» (٢) .

أمَّا أهل البصرة فكان موقفهم في ذلك هو الإنكار وسلكوا في ذلك سبيلين:

١. إنكار القراءة والرواية ، وتخطئة الراوي : قال الزمخشري: « فإن قلت: كيف يقرأ الجازم؟ قلت : يظهر الراء ويدغم الباء، ومدغم الراء في اللام لاحن مخطئ خطأ فاحشا، وراويه عن أبى عمرو مخطئ مرّتين، لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس

---

(١) التبصرة : ٢ / ٩٥١ .

(٢) التبصرة :٢ / ٩٥١ .

بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم؛ والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة ، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية ، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو»(١) .

٢. تخريج القراءة على الإخفاء دون الإدغام : ذكر ذلك أبو حيان مدافعا في الوقت نفسه عن مذهب الكوفيين منكرا على البصريين تغليط القراء والكوفيين لمجرد مخالفتهم قواعد البصريين ؛ أو لأنّ البصريين لم يسمعوا ما رواه غيرهم؛ إذ قال: «اعتمد بعض أصحابنا على أنّ ما روي عن القراء من الإدغام الذي منعه البصريون يكون ذلك إخفاء لا إدغاما وذلك لا يجوز أن يعتقد في القراء أنهم غلطوا، وما ضبطوا، ولا فرقوا بين الإخفاء والإدغام، وعقد هذا الرجل بابا قال: هذا باب يذكر فيه ما أدغمت القراء مما ذكر أنه لا يجوز إدغامه، وهذا لا ينبغي، فإن لسان العرب ليس محصورا فيما نقله البصريون فقط ، والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه ، بل القراء من الكوفيين يكادون يكونون مثل قراء البصرة ، وقد اتفق على نقل إدغام الراء في اللام كبير البصريين ورأسهم: أبو عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي وكبراء أهل الكوفة: الرؤاسي ، والكسائي ، والفراء ، وأجازوه ورووه عن العرب، فوجب قبوله والرجوع فيه إلى

---

(١) الكشاف :١ /٣٣٠ .

علمهم ونقلهم، إذ من علم حجة على مـن لـم يعلـم » (١)، وعلى هذا فالناظر في الأنماط التي أوردها سيبويه يرى فـي المقام الأول عنايته بمسألة الإجحاف نحويا، وتصريفيا ، ويجد تنوعها عنده ، ويشـاهد وقوفـه أمامهـا، وتمثيلـه لهـا ، والإفصاح عن صورها ، وتصـريحه بالأحكـام التـي كـان الإجحاف سببا فيها ، مع وصفها وصفا دقيقا.

(١) البحر المحيط : ٢ / ٧٥٤ .

المبحث الأول

مسائل الإجحاف النّحوية

تضمن هذا المبحث ما أمكنني الوقوف عليه من المسائل النحوية التي لحقها الإجحاف، وقد كان منها:

- **جزم الفعل دون الاسم:**

الجزم ــ وهو القطع ــ خاص بالفعل دون الاسم ؛إذ لو جزم لأدى ذلك إلى حذف شيئين ، وهما: التنوين ، والحركة ، والاسم في نهاية الخفة ، وهذا غاية الإجحاف به، قال الوراق: «الجزم لم يجز دخوله على الاسم ؛ لأنّه لو دخل عليه لأوجب حذف شيئين ، وهما: التنوين والحركة ، والاسم في نهاية الخفة ، فكان ذلك يؤدي إلى الإجحاف به ، فسقط الجزم من الأسماء ، وأدخل في الأفعال ، إذ كان الفعل ثقيلا يحتمل الحذف والتخفيف ، فاستقر الجزم للفعل»(١) .

وإلى هذا أيضا ذهب أبو البقاء؛ إذ قال: «الجزم حذف وذلك تخفيف فيليق بالفعل؛ لثقله، أمّا الاسم فخفيف، فجزمه يحذف منه التنوين والحركة، وذلك إجحاف به» (٢) .

---

(١) علل النحو: / ١٤٥ .

(٢) اللباب: ١ /٦٨ .

- **بناء الأسماء المضمرات على الحركة:**

ممَّا مثل به العلماء في هذا الشأن: النُّون اللاحقة لجماعة الإناث فبناؤها على الفتح لا السكون ؛ لأنَّ بناءها على السكون إجحاف بها؛ إذ هي على حرف واحد، قال الوراق: «اعلم أنَّ هذه النُّون إذا دخلت على الفعل أوجبت بناءه على السكون ؛ وإنَّما وجب ذلك لأنَّه اسم ، ومن شرط الأسماء المضمرات أن تبنى على حركة ؛ لأنَّها على حرف واحد ، وكرهوا أن يبنوها على السكون فيكون إجحافا بها ، فإذا أدخلناها على الفعل الماضي ، نحو قولك: (الهندات ضربن) ، وجب إسكان حرف من الفعل ؛ كراهية أن يجتمع في كلمة واحدة أربع متحركات متواليات لوازم؛ لأنَّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد ؛ إذ كان لا يستغني أحدهما عن الآخر، وليس في كلامهم نظير هذا، وقد بيناه قبل هذا ، فلم يكن بد من إسكان حرف من جملة هذه الكلمة»(١) ؛ ولئلا يزداد الفعل ثقلا بتوالي أربع متحركات في كلمة واحدة سكنوا حرفا منه، كما مرَّ من كلام الوراق.

- **حذف العائد على الموصول:**

هناك مواضع يحذف فيها العائد على الموصول مرفوعا أو غير مرفوع ، وإذا كان مرفوعا اشترط العلماء فيه جملة من الشروط، كان من بينها: ألا يكون هذا العائد واقعا بعد (لولا) نحو: (جَاءَ الَّذِي لَولا هو لأكرمتك) ؛ لوجوب حذف الخبر بعدها فيلزم الإجحاف بحذف المبتدأ والخبر معا؛ لما فيه من حذف جملة بتمامها، قال الشيخ

---

(١) علل النحو :/ ٢٠٣ .

الخضري مبينا ذلك : « قوله: (إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد) أخذ كونه مبتدأ من قوله: (وفي ذا الحذف) لعود اسم الإشارة لقوله: (وصدر وصلها ضمير احذف)، وصدر الوصل هو المبتدأ، وكون خبره مفردًا من قوله: (وأبوا أنْ يُختَزل) إن صلح الخ ، كما سنبينه، وهذان شرطان للجواز، وطول الصلة للكثرة، وبقي للجواز أن لا يكون الضمير معطوفا ولا معطوفا عليه كـ(جاء الذي زيد، وهو أو هو وزيد قائمان) ؛ لئلا يخبر بالمثنى عن المفرد أو يبقى العاطف بدون معطوف، ولا بعد (لولا) كـ(الذي لولا هو لأكرمتك)؛ لوجوب حذف الخبر بعدها فيلزم الإجحاف ولا منفيا، ولا محصورا كـ(الذي ما هو قائم، أو ما في الدار إلا هو)»(١).

- **جعل الظرف والجار والمجرور عند التصدر خبرًا:**

وذلك إذا ذكرَ معَ المبتدأ اسمٌ وظرفٌ أو مجرورٌ بحرف جرّ، وكلاهما يصلح للخبريَّة والحاليّة فإن تَصدَّرَ الظرفُ أو المجرورُ، فالمُختارُ نصبُ الاسم على الحاليّةِ، وأن يُجْعَل الظرف أو المجرور خبرًا مقدّمًا، نحو: (عندك، أو في الدار، سعيدٌ نائمًا)، ونحو: (عندك، أو في الدار، نائمًا سعيدٌ) ؛ لأنَّه بتقديمه يكون قد تَهيّأ للخبرية، ففي صرفه عنها إجحافٌ.

- **حذف النون من (كان):**

يرى ابن جني أنَّ حذف النون من مثل: (لم يك الحق) فيه إجحاف؛ إذ أصل (يكن) : يكون فوقع فيه حذف العين واللام وهذا إجحاف؛ لما

---

(١) حاشية الخضري : ١ / ٨٠ .

فيه من وقوع الحذف بعد الحذف بخلاف: (مـن الآن)، لـو قلـت: (مِلْآن) فليس فيه إلا حذف واحد وهو النون ، يقـول ابـن جنـي: « فكما حذفت النون من هذا لالتقاء الساكنين، كذلك حذفت من:(لـم يك الحق)، إلا أنّ (مِلْآن) أحسن وأكثر في اللغة؛ لأنّه لم يحذف مـن (من) شيء قبل حذف النون، كما حذف من: (لم يكن) عـين الفعـل، فحذف النون من: (لم يك الحق) إجحاف؛ لأنك تحذف العـين والـلام جميعا»(١).

- **حذف النون من (لكنْ) بعد التخفيف:**

يري ابن جني أنّ حذف النُّون من (لكن) في قول الشاعر:

فلست بآتيه، ولا أستطيعه ولاك اسقني ،إن كان ماؤك ذا فضل(٢)

إجحاف لسببين:

- الأول: أنّ فيه حذفًا بعد حذف، فـ (لكنْ) مخففة من (لكنّ)، ثم حذفت الأخرى وفي ذلك إجحاف؛ إذ قـال: « يريـد: (ولكـن اسقني)، فحذف النون؛ لالتقاء الساكنين، وهذه (لكن) إنّما هي

---

(١) المنصف:٢ / ٢٢٩ .

(٢) قاله النجاشي .

موطن الشاهد قوله: (ولاك) ؛ إذ حذف النون المخففة من (لكن) وهذا إجحاف لوقوع الحذف بعد الحذف .

ينظـر: الجمـل للخليـل: / ٢٣٣ ، والكتـاب : ١ / ٢٧ ، والخصـائص: ١/ ٣١، والمنصف: ٢/ ٢٢٩، واللامات للزجاجي :/ ١٥٩ ، وأمالي ابن الشجري: ١/ ٣١٥ ٣١١

مخففة من: (لَكِنّ)، فقد حذفت منها نون واحدة، ثم حذفت الأخرى؛ فهذا إجحاف بالكلمة» (١).

- الثاني: أنّ (لكن) حرف والحروف لا يليق بها الحذف، وإنّما يكثر ذلك في الأفعال والأسماء؛ إذ قال: « (لَكِنّ) حرف؛ والحروف لا يليق بها الحذف، إنما أكثر ما يكون ذلك في الأفعال؛ ثم الأسماء، فأمّا الحروف فالحذف فيها قليل جدا،لا تكاد تراه إلا في المضعف نحو: (رُبّ)، و(إنّ) فإذا خفف المشدد من الحروف، فقليل في بابه، فإن جئت تحذف المخفف فذلك إجحاف مفرط » (٢).

- **حذف الاسم والخبر من (أنْ) المخففة المفتوحة بعد (أمّا):**

في (أنْ) المفتوحة بعد(أما) وجهان:

- أن تكون زائدة .
- أن تكون المخففة، وتكون هي وصلتها في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف كما تقرر في (أنّ) الواقعة بعد (لو) على مذهب سيبويه(٣) ، ويكون التقدير: أمّا من دعائي أن جزاك الله خيرا ، حذف الخبر للعلم به ، والمختار لدي أبي حيان القول بالزيادة؛ ذلك لأنّ في القول بجعلها مخففة إجحافا كثيرا، مرجحا بذلك مذهب ابن الطراوة ، يقول أبو حيان :

---

(١) المنصف : ٢ /٢٣٠ .

(٢) المنصف : ٢ / ٢٣٠ .

(٣) الكتاب: ٣ / ١١ .

«ما خرجوا عليه ضعيف جدا ؛ لأنَّهم قد حذفوا اسم (أن) ، ثم حذفوا القول الذي هو الخبر وهذا إجحاف كثير ؛ إذ فيه حذف الاسم والخبر معا، وليس في مذهب ابن الطراوة غير دعوى زيادة (أن) ، وهذا قريب، زادوها كما زادوا أختها (إن) بعد (ألا) للاستفتاح » (١) .

- **حذف مفعولي (زعم):**

حذف مفعولي (زعم) فيه إجحاف، وإن كان أخف عليهم من الإجحاف بحذف الجملة، ومن ذلك: ما أورده العلماء فيما يتعلق بما تنصبه (زعم) في قوله تعالى :﴿قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (٢)

فالجمهور على أنَّ التَّقدير: زعمتموهم آلهة (الضمير): مفعول أول ، و(آلهة): مفعول ثان وحذف الأول تخفيفا؛ لأنَّ الصلة والموصول بمنزلة اسم واحد فهناك طول يطلب تخفيفه، والثاني؛ لأنَّ صفته أعني قوله تعالى : ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ سدت مسده ، فلا يلزم إجحاف بحذفهما معا، ولا يجوز أن يكون ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ هو المفعول الثاني؛ إذ لا يتم به مع الضمير الكلام ولا يلتئم النظام فأي معنى معتبر لهم من دون اللّه.

والذي عليه ابن هشام في مثله أن يكون التقدير: زعمتم أنهم آلهة بحكم أنَّ الغالب على (زعم) أن لا يقع على المفعولين الصريحين، بل على ما يسد مسدهما من أن وصلتهما ولم يقع في

---

(١) التذييل : ٥ / ١٧٦ .

(٢) سورة سبأ ، من الآية: / ٢٢ .

التنزيل إلا كذلك، أي فالأنسب أن يوافق المقدر المصرح به في التنزيل ، قال ابن هشام: « قولهم في: ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾(١): إنَّ التَّقدير: تزعمونهم شركاء، والأولى أن يقدر: تزعمون أنَّهم شركاء ؛ بدليل: ﴿وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾ (٢)؛ ولأنَّ الغالب على (زعم) أن لا يقع على المفعولين صريحا، بل على (أن وصلتها)، ولم يقع في التنزيل إلا كذلك» (٣) .

والمرجح لدى الألوسي مذهب الجمهور؛ لأنَّه أبعد عن لزوم الإجحاف؛ إذ قال: «قال ابن هشام : الأولى أن يقدر: زعمتم أنَّهم آلهة؛ لأنَّ الغالب على (زَعَم) أن لا يقع على المفعولين الصريحين، بل على ما يسد مسدهما من أنَّ وصلتهما ولم يقع في التنزيل إلا كذلك، أي: فالأنسب أن يوافق المقدر المصرح به في التنزيل، ورجح تقدير الجمهور بأنَّه أبعد عن لزوم الإجحاف »(٤).

- **امتناع حذف المفعول مع حذف العامل فيه:**

الأصل جواز حذف المفعول؛ لأنَّه فضله، لكن قد يمتنع حذفه إذا كان العامل فيه محذوفًا؛ لما في هذا الحذف من الإجحاف، ألا وهو حذف العامل والمعمول معا، نصَّ على ذلك الإمام السيوطي؛ إذ قال:

---

(١) سورة القصص ، من الآية : / ٦٢ .

(٢) سورة الأنعام ، من الآية : / ٩٤ .

(٣) المغني: ٢ / ٥٩٤ .

(٤) روح المعاني: ١١ / ٣٠٩ .

«الأصل جواز حذف المفعول به؛ لأنَّه فضلة ويمنع في صور: أحدها: أن يكون نائبًا عن الفاعل ؛ لأنَّه صار عمدة كالفاعل ، ثانيها: أن يكون متعجبا منه، نحو:(ما أحسن زيدا!)، ثالثها: أن يكون مجابا به، كـ (زيدا) لمن قال : من رأيت؟ ؛إذ لو حذف لم يحصل جواب ؛ رابعها: أن يكون محصورا، نحو: (ما ضربت إلا زيدا)؛ إذ لو حذف لأفهم نفي الضرب مطلقا والمقصود نفيه مقيدا، خامسها: أن يكون عامله حذف، نحو: (خيرا لنا وشرا لعدونا) ؛ لئلا يلزم الإجحاف، سادسها: إذا كان المبتدأ غير (كل) والعائد المفعول، نحو: (زيد ضربته)»(١) .

- **إسقاط حرف الجر من المتعدي به:**

مما عده العلماء إجحافا إسقاط حرف الجر مما يتعدى به ؛ لأنَّ حرف الجر كالجزء من الاسم؛ لاتّصاله بِهِ من جهة، وكالجزء من الفعل لكونه معدّيا له من جهة أخرى ، نص على ذلك ابن الصايغ؛ إذ قال:«الّذي يتعدَّى بحرف الجرّ على ضربين:

أحَدهما: لا يجوز إسقاط حرف الجرّ منه إلاَّ في الشّعر؛ وذلك نحو: (مررت بزيدٍ)، فلا يجوز إسقاط هذه الباء؛ لأنَّها كالجزء من الاسم؛ لاتّصالها بِهِ، وكالجزء من الفعل لكونها معدّية له، وموصّلة إلى الاسم؛ فكلّ واحدٍ من هذين: الاسم والفعل مفتقرٌ إلى هذا الحرف؛ فخُلُوّهُما منه إجحافٌ بهما؛ وقد ورد حذفه في الشّعر، كقول الشّاعر:

---

(١) الهمع: ٢ /١٢ .

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ(١)» (٢) .

- **المانع من صياغة أفعال من (وَيْل)، و(وَيْح)، و(وَيْس):**

وَيْل، و وَيْح، و وَيْس مصادر لا أفعال لها من لفظها، والمانع من صياغة أفعال من لفظها هو الإجحاف ؛ ذلك لأنَّه يلزم في هذه الحالة حذف الفاء في المضارع ؛ لأنَّه كـ (وعد)، وكان يلزم الياء الإعلال وحذفها وسكون اللام كما كان ذلك في (باع)، وفي ذلك ما فيه من الإجحاف؛ إذ قال ابن جني: « إنَّما يعني بما يستثقلون : أنَّه كان يلزم حذف الفاء في المضارع؛ لأنَّها كواو (وَعَدَ)، و (وَزَنَ)، وكان يلزم الياء الإعلال وحذفها وسكون اللام، كما كان ذلك في (باع)، وقال: فكان يجب من هذا إعلال الفاء والعين جميعا، وهذا إجحاف»(٣).

- **القول بأن الباء متعلقة بالمصدرِ الدالِّ عليه « تلقُون »:**

لما في ذلك من حذف جملة بتمامها وهو إجحاف لو قلنا: إنَّ الباء متعلقةٌ بالمصدرِ الدالِّ عليه « تُلْقُون »، أي : إلقاؤُهم بالمودَّةِ وذلك في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ﴾ (٤) .

قال السمين: « قوله: ﴿ بِالْمَوَدَّةِ ﴾ في الباء ثلاثةُ أوجهٍ: أحدُها: أنَّ الباءَ مزيدةٌ في المفعولِ به، كقولِه :

---

(١) شرح الرضي: ٤ / ١٢٨ ، ولسان العرب : ٥ / ١٦٥ ، والمحكم : ١٠ / ٢٤٧ وتاج العروس:١٤/ ١٠٢ ، والفوائد العجيبة: / ٣٦ .

(٢) اللمحة: ١/٣٢٥ ، ٣٢٦ .

(٣) المنصف : ٢ / ١٩٨ .

(٤) سورة الممتحنة ، من الآية : / ١ .

﴿وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ﴾(١)، والثاني: أنَّها غيرُ مزيدةٍ والمفعولُ محذوفٌ ، ويكون معنى الباءِ السببَ، كأنَّه قيل: تُلْقُوْن إليهم أسرارَ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم وأخبارَه بسبب المودةِ التي بينكم ، والثالث : أنَّها متعلقةٌ بالمصدرِ الدالِّ عليه « تُلْقُون »، أي : إلقاؤُهم بالمودَّةِ ، نقله الحوفيُّ عن البصريين ، وجَعَلَ القولَ بزيادةِ الباءِ قولَ الكوفيين، إلاَّ أنَّ هذا الذي نَقَلَه عن البصريين لا يُوافقُ أصولَهم؛ إذ يَلْزَمُ منه حَذْفُ المصدرِ وإبقاءُ معموله ، وهو لا يجوزُ عندَهم ، وأيضا فإنَّ فيه حَذْفَ الجملةِ برأسِها، فإنَّ « إلقاءَهم » مبتدأ ، و« بالمودة » متعلقٌ به ، والخبرُ أيضًا محذوفٌ ، وهذا إجحافٌ » (٢).

- **الإجحاف بحذف المضاف وإبقاء عمله في المضاف إليه:**

من صور الإجحاف: حذف المضاف وإبقاء عمله في المضاف إليه؛ ذلك لأنَّ المضاف كما يرى ابن يعيش نائب عن حرف الجر وخلف عنه، فإذا أخذت تحذفه فقد أجحفت بحذف النائب والمنوب عنه ومن أجل ذلك كان ضعيفا في القياس؛ إذ قال: «اعلم أنَّ حذف المضاف وإبقاء عمله ضعيف في القياس قليل في الاستعمال ، أمَّا ضعفه في القياس فلوجهين:

١. أنَّ المضاف نائب عن حرف الجر وخلف عنه، فإذا قلت: (غلام زيد)، فأصله غلام لزيد وإذا قلت: ثوب خز ، فأصله

---

(١) سورة البقرة ، من الآية : / ١٩٥ .

(٢) الدر المصون : ١٠ / ٢٩٨ .

ثوب من خز فحذف حرف الجر، وبقي المضاف نائبا عنه ودليلا عليه فإذا أخذت تحذفه، فقد أجحفت بحذف النائب والمنوب عنه .

٢. أنَّ المضاف عامل في المضاف إليه الجر ولا يحسن حذف الجار وتبقية عمله » (١) .

- **حذف حرف العطف:**

حرف العطف في حذفه أكثر من إشكال، من ذلك:

- قيامه في الأصل مقام العامل ، فقولك: (قام زيد وعمرو)، أصله: قام زيد وقام عمرو، فحذفت قام الثانية وبقيت الواو، كأنها عوض منها، فإذا ذهبت تحذف الواو النائبة عن الفعل تكون قد أجحفت .
- وقوع الإشكال في الحذف فلو قلت في (ضربت زيدا وأبا عمرو): ضربت زيدا أبا عمرو لأوهمت أنَّ زيدا هو أبو عمرو، ولم يعلم من هذا أن زيدا غير أبي عمرو .

وقد نص على هذا ابن جني ؛ إذ قال: «اعلم أنَّ حرف العطف هذا قد حذف في بعض الكلام إلا أنَّه من الشاذ الذي لا ينبغي لأحد أن يقيس عليه غيره، حدثنا أبو علي ، قال حكى أبو عثمان : (أكلت لحما سمكا تمرا) ، يريد: لحما وسمكا وتمرا، وقال:

ماني لا أبكي على علاتي صبائحي غبائقي قُيلاتي (١)

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ٣/ ٢٦ .

أراد: وغبائقي وقيلاتي، فحذف حرف العطف، وهذا عندنا ضعيف في القياس معدوم في الاستعمال؛ ووجه ضعفه أن حرف العطف فيه ضرب من الاختصار، وذلك أنَّه قد أقيم مقام العامل، ألا ترى أنَّ قولك: (قام زيد وعمرو)، أصله: قام زيد وقام عمرو، فحذفت (قام) الثانية وبقيت الواو كأنَّها عوض منها، فإذا ذهبت تحذف الواو النائبة عن الفعل تجاوزت حد الاختصار إلى مذهب الانتهاك والإجحاف؛ فلذلك رفض ذلك، وقد تقدم من القول في هذا المعنى ما هو مغن بإذن الله تعالى .

وشيء آخر وهو أنَّك لو حذفت حرف العطف لتجاوزت قبح الإجحاف إلى كلفة الإشكال؛ وذلك أنك لو حذفت الواو في نحو قولك:(ضربت زيدا وأبا عمرو)، فقلت: ضربت زيدا أبا عمرو لأوهمت أنَّ زيدا هو أبو عمرو، ولم يعلم من هذا أنَّ زيدا غير أبي عمرو، فلمَّا اجتمع إلى الإجحاف الإشكال قبح الحذف جدا» (٢) .

ولم يكن الأمر مقصورا على حروف العطف بل يشركه في ذلك حروف النفي والاستفهام وغيرهما من الحروف بوجه عام، قال ابن جني: «اعلم أنَّ الحروف لا يليق بها الزيادة ولا الحذف، وأنَّ

---

(١) موطن الشاهد قوله: (غبائقي قيلاتي)؛ إذ حذف حرف العطف والأصل : وغبائقي وقيلاتي .

ينظر: الخصائص: ٢ / ٢٨٠ ، والفصول المفيدة : / ١٢٦ ، والمحكم: ٥ / ٣٨٨ ، وتهذيب اللغة: ٩ / ٢٣٢ ، وتاج العروس : ٢٦ / ٢٣٥ .

(٢) سر صناعة الإعراب : ٢ / ٦٣٦ .

أعدل أحوالها أن تستعمل غير مزيدة ولا محذوفة ؛ فأمّا وجه القياس في امتناع حذفها فمن قبل أنّ الغرض في الحروف إنّما هو الاختصار، ألا ترى أنّك إذا قلت: (ما قام زيد) فقد نابت (ما) عن أنفي، وإذا قلت: (هل قام زيد؟) فقد نابت (هل) عن أستفهم فوقوع الحرف مقام الفعل وفاعله غاية الاختصار، فلو ذهبت تحذف الحرف تخفيفا؛ لأفرطت في الإيجاز ؛ لأنّ اختصار المختصر إجحاف به» (١) .

- **القول في (يا) الداخلة على (ليت):**

القول بأنّ (يا) الداخلة على (ليت) للنداء وليست للتنبيه؛ وذلك فرارا من القول بحذف الجملة لما فيه من الإجحاف، هو اختيار أبي حيان؛ إذ قال: «الأصحُّ أنّ (يا) في قوله: ﴿يا لَيْتَ﴾ حرف تنبيه لا حرف نداء، والمنادى محذوف؛ لأنّ في هذا حذف جملة النداء وحذف متعلقه رأسا، وذلك إجحاف كثير» (٢).

والذي عليه ابن الأنباري أنّ (يا) حرف نداء والمنادى محذوف، وأنّ هذا التقدير بفعل الأمر دون الخبر؛ إذ قال: « المنادى إنّما يقدر محذوفًا إذا ولى حرف النداء فعل أمر وما جرى مجراه، كقراءة الكسائي، وأبي جعفر المدني، ويعقوب الحضرمي ، وأبي عبد الرحمن السلمي، والحسن البصري، وحميد الأعرج: ﴿ألا يا اسجدوا لله﴾ ، أراد يا هؤلاء اسجدوا، وكما قال الأخطل:

---

(١) سر صناعة الإعراب: ١ / ٢٦٩ .

(٢) البحر المحيط: ٤ / ٤٧٦ .

ألا يا اسلمي يا هند هند بني بدر وإن كان حيانا عدي آخر الدهر(١)

وإنما اختص هذا التقدير بفعل الأمر دون الخبر؛ لأنّ المنادى مخاطب والمأمور مخاطب فحذفوا الأول من المخاطبين؛ اكتفاء بالثاني عنه» (٢) .

والجامي إذ عدَّه من الحذف لقيام القرينة ؛ إذ قال: «قد يحذف المنادى؛ لقيام قرينة جوازا نحو: (ألا يا اسجدوا) بتخفيف (ألا) على أنَّه حرف تنبيه ، و (يا) حرف نداء ، أي: يا قوم اسجدوا ، والقرينة: امتناع دخول (يا) على الفعل»(٣)، ولدى ابن مالك قرينة أخرى ألا وهي وجود (يا)، نصَّ على ذلك السيوطيُّ؛ إذ قال: «قال ابن مالك: حق المنادى أن يمنع حذفه؛ لأنَّ عامله حذف لزوما، إلا أنَّ العرب أجازت حذفه، والتزمت إبقاء (يا) دليلا عليه»(٤) .

- **تركهم حذف أداة النداء من اسم الجنس:**

وذلك في مثل: (يا رجل)؛ إذ لو حذف حرف النداء لأدَّى ذلك إلى الإجحاف، فأصل يا رجل:(يا أيها الرجل)، فحذف حرف النداء، وحذفت (أيها)، وحذفت (الألف واللام) ، قال ابن الأنباري: « إن قيل:

---

(١) موطن الشاهد قوله: (يا اسلمي) استشهد به ابن الأنباري على أن (يا) حرف نداء، والمنادى محذوف

ينظر: اللامات:/ ٣٦ ، والزاهر: ١ / ١٩١ ، والصحاح: ٦ / ٢٤٢٠ ، واللسان: ١٥ / ٣١ ، وتاج العروس : ٣٩ / ١٢ .

(٢) الإنصاف: ١ / ٩٩ ، وما بعدها .

(٣) الفوائد الضيائية: ١ / ٣٥٠ ، ٣٥١ .

(٤) الهمع: ٢ / ٤٤ .

فهل يجوز حذف حرف النداء ، قيل: يجوز حذف حرف النداء إلا مع النكرة والمبهم؛ لأنَّ الأصل فيهما النداء بـ (أي)، نحو: (يا أيهذا الرجل)، و(يا أيها الرجل)، فلما اطرحوا (أيا)، و(الألف واللام) لم يطرحوا حرف النداء؛ لئلا يؤدي ذلك إلى الإجحاف بالاسم»(١)، ولقد نص على ذلك الشاطبي؛ إذ قال: « فإذا قلنا: يا رجل فقد جعلناه مكان يا أيها الرجل، فلا يحسن حذف حرف النداء مع حذف أيها والألف واللام، فيكون إجحافا» (٢) .

- **حذف الحرف من المنادى المبني المرخم دون المعرب:**

يرى أبو البقاء أنَّ التَّرخيم حذف آخر الاسم المنادى المبني الزائد على ثلاثة أحرف غير المؤنث؛ وإنما كان اختصاصه بآخر المبني من الأسماء دون المعرب مخافة الإجحاف وهو الجمع بين حذف الإعراب وحرفه؛ إذ قال: «أمَّا اختصاصه بالمبنيِّ فلأمرين:

- أحدُهما: أنَّه معروف بنفسه لا بالإضافة؛ ولذلك بُني كما بني ضمير الخطاب .
- والثاني: أنَّه لو حذف من المعرب لسقط منه الإعراب وحرفه وذلك إجحاف، والمبنيُّ لا يسقط منه إلاَّ حرف لا إعراب فيه»(٣) .

---

(١) أسرار العربية :/ ٢٢٨ .

(٢) المقاصد الشافية: ٥/ ٢٥٢ .

(٣) اللباب:١ / ٣٤٦ .

- ترخيم المبهم:

الأصل في المبهم أنَّه لا يرخم لأنَّه لما كان نعتا للاسم، ثم حذف المنعوت قبح ترخيمه حتى لا يكون ذلك إجحافًا لما فيه توالي حذفين، نصَّ على ذلك الوراق؛ إذ قال: « أمَّا المبهم فلا يجوز ترخيمه؛ لأنَّه وإن كان معرفة فهو في الأصل من نعت (أي) ، فلما كان في المعنى نعتا صار غير منادى ، فلهذا لم يرخم ، وإن شئت قلت: إنَّه لمَّا كان نعتا للاسم ثم حذفت المنعوت قبح ترخيمه ؛ لأنَّ ذلك يكون إجحافا به» (١) .

- ترخيم ما كان آخره ألفي تأنيث:

ما كان آخره ألفي تأنيث كالذي آخره زيادتان ، فإذا أردت ترخيم كلمة على أكثر من ثلاثة أحرف حذفت الزيادتين، وإن كان على ثلاثة أحرف حذفت الآخر منهما خوف الإجحاف، قال الوراق: «حكم ألفي التأنيث كحكم الألف والنون لأنَّهما زيدتا أيضا معا، فأمَّا إذا حذفت الزائدتان، وهي في الأسماء أقل من ثلاثة أحرف، لم يجز إلا حذف الآخر، لما ذكرناه من الإجحاف بالاسم، وكرهوا أن يبقى الاسم على حرفين» (٢) .

- تَرْخِيم الاسْمِ الثُّلاثِيِّ :

الذي عليه البصريُّون ــ عدا الأخفش ــ والكسائي مَنْع تَرْخِيم الثُّلاثي مطلقًا، يقول سِيبَوَيْهِ : « اعلم أنّ كل اسم عَلَى ثَلاثَة أحرف

---

(١) علل النحو: / ٣٥١ .

(٢) علل النحو: / ٣٥١ .

لا يُحذَف مِنْهُ شيء إِذَا لم يكن آخره (الهاء)، فزعم الخليل ــ رحمه الله ــ أَنَّهم خفَّفوا هَـذِهِ الأَسْـمَاء الَّتِـي لَيْسَـت أَوَاخرها(الهـاء)؛ ليجعلوا مَا كَانَ عَلَى خمسة عَلَى أربعـة، ومَـا كَـانَ عَلَـى أربعـة عَلَى ثَلاثَة ، فإِنَّمَا أرادوا أن يقربوا الاسْم من الثَّلاثَة ، أَوْ يصـيروه إِلَيها وكَانَ غاية التَّخفِيف عِنْدَهم ؛ لأَنَّه أخـفُ شـيء عِنْـدَهم فِـي كلامهم مَا لم ينتقص ، فكرهوا أن يحَذفوه ؛ إِذْ صـار قصـاراهم أن ينتهوا إِلَيهِ» (١) وكان من حججهم:

أنَّ الثُّلاثِيَّ مبني عَلَى الخِفَّة ، فلو رخم للتَّخفِيف لكَانَ إجحافًـا وتحصيلاً للحاصل، يقول ابنُ القوَّاس: « أن يكون زائدًا عَلَى ثَلاثَة ؛ لأنَّ الثُّلاثِيَّ أقلُ الأُصُول فِي التَّمكن وأخفها ، فلو رخم للتَّخفِيف لكَانَ إجحافًا وتحصيلاً للحاصل» (٢) .

- **حذف أداة الإغراء:**

من صور الإجحاف: حذف أداة الإغراء، وقد ورد ذلك فـي توجيـه نصب ﴿فطرة﴾ من قوله تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًـا فِطْـرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّـاسَ عَلَيْهَـا﴾ (٣)، علـى الإغـراء كمـا يـرى الزمخشري، أي: الزموا فطرة الله ، أو عليكم فطرة الله ، وردّ هـذا الوجه أبو حيان وذهب إلى أنَّ كلمة الإغراء لا تضمر؛ إذ هي عوض عن الفعل ، فلو حذفها لزم حذف العوض، والمعـوّض عنـه وهـو

---

(١) يُنظَرُ : الكِتَاب :٢ / ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

(٢) يُنظَرُ : شرح الدُّرَّة الألفيَّة لابن القواس: ٢ / ١٠٦٧ .

(٣) سورة الروم ، من الآية: / ٣٠ .

إجحاف، وأجيب بأن هذا رأي البصريين، وأما الكسائي وأتباعه فيجيزون ذلك .

وبعيدا عن هذا الإشكال يمكن القول بأن النصب في (فطرة) جاء لكونه مصدرا مؤكدا لمضمون الجملة أو أنّ النصبّ بإضمارِ فِعْل ، قال السمين الحلبي: «قوله: ﴿ فِطْرَةَ الله ﴾ فيه وجهان: أحدهما : أنه مصدرٌ مؤكِّدٌ لمضمونِ الجملة، كقوله : ﴿صِبْغَةَ الله﴾(١) ، و ﴿صُنْعَ الله﴾(٢)، والثاني: أنه منصوبٌ بإضمارِ فِعْل»(٣) .

ومن ذلك أيضا توجيه القراءة بنصب ﴿سورة﴾ ، من قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ (١)، ولها عدة تخريجات، منها: النصب على الإغراء كما يرى الزمخشري (٤) ، ورده أبوحيان لما فيه من حذف العوض والمعوض عنه ومن الأوجه الجائزة فيها: أنها منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ غير مفسَّرٍ بما بعدَه، أو أنها منصوبةٌ بفعلٍ مضمرٍ يُفَسِّره ما بعده، أو أنها منصوبة على الحال من (ها) في ﴿أنزلناها﴾ .

قال السمين: «قرأ الحسن بن عبد العزيز، وعيسى الثقفي، وعيسى الكوفي، ومجاهدٌ، وأبو حيوة في آخرين « سورةً »

---

(١) سورة البقرة ، من الآية : ١٣٨ .

(٢) سورة النمل ، من الآية : ٨٨ .

(٣) الدر المصون : ٩ / ٤٤ .

(٤) الكشاف :٣ / ٢٠٨ .

بالنصبِ(١) . وفيها أوجهٌ ، أحدها : أنها منصوبةٌ بفعلٍ مقدرٍ غير مفسرٍ بما بعدَه . تقديره : اتْلُ سورةً أو اقرأ سورةً ، والثاني: أنها منصوبةٌ بفعلٍ مضمرٍ يُفَسِّره ما بعده ، والمسألةُ من الاشتغال ، تقديرُه : أَنْزَلْنا سورةً أنزلناها . والفرقُ بين الوجهين : أنَّ الجملةَ بعد « سورةً » في محلِّ نصبٍ على الأول ، ولا محلَّ لها على الثاني، الثالث: أنها منصوبةٌ على الإغراء ، أي : دونَكَ سورةً قاله الزمخشري، وردَّه الشيخُ بأنه لا يجوزُ حَذْفُ أداة الإغْراءِ...الرابع: أنها منصوبة على الحال من (ها) في أنزلناها» (٢) .

ومن ذلك أيضًا: ما جاء في نصب ﴿سُنَّةَ﴾ من قوله تعالى:﴿ مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ (٣) ؛ إذ ذهب ابن عطية إلى جواز نصب سنة على الإغراء؛ إذ قال : « قوله تعالى: ﴿سنة الله﴾ نصب على المصدر، ويجوز فيه الإغراء على بعد»(٤) .

ورده أبو حيان؛ لأنَّ عاملَ الإغراءِ لا يُحْذَفُ فضلا عن أنَّ فيه إغراء للغائب ؛ إذ قال: « قوله : أو على الإغراء ، ليس بجيد ؛ لأنَّ عامل الاسم في الإغراء لا يجوز حذفه، وأيضًا فتقديره : فعليه

---

(١) المحتسب :٢ / ٩٩ ، ومختصر ابن خالويه:/ ١٠١.

(٢) الدر المصون :٨ /٣٧٨ .

(٣) سورة الأحزاب ، الآية : / ٣٨ .

(٤) المحرر الوجيز :١٥٢٤ .

سنة اللّه بضمير الغيبة، ولا يجوز ذلك في الإغـراء ؛ إذ لا يغـرى غائب »(١).

- **أصل نون التّوكيد الخفيفة:**

الذي عليه ابن مالك أنّ نون التّوكيد الخفيفـة ليسـت مخففـة مـن الثقيلة؛ لأنّها لو كانت كذلك وحذفت لملاقاة ساكن لوقع الحذف بعـد الحذف وهذا إجحاف؛ وذلك إذ قال: « ليس كذلك القول بـأنّ نـون التّوكيد الخفيفة أصل برأسها ؛ لأنّ الـذي حمـل علـى ذلـك أنّـا رأينا الخفيفة تنفرد بمعاملة لا تعامل بهـا الثقيلـة ، كحـذفها عنـد ملاقاة ساكن، نحو: أن تصل (قومن) باليوم، تقول: (قـوم اليـوم)؛ لالتقاء الساكنين، ولو كانت مخففة من الثقيلة لكان حذفها بعد الحذف منها إجحافا(٢) .

على أنّ أبا حيان يرى أنّ ذلك لا دليل فيـه ؛ بـدليل أنّ (إن) المخففة من الثقيلة هي فرع عنها بلا خلاف نعلمه في ذلـك، وقـد انفردت بأحكام منها الإلغاء ، ومنها: دخول اللام في ثـاني جـزأي الكلام لزوما، ومنها دخولها على الأفعال النواسخ ، ولا يجوز شـيء من ذلك في الثقيلة، وهذا على ما يقرر في بـاب إنّ، وكـذلك (أن) و(كأن) ، هما مخففان من التشديد، ولهما أحكام لا تكون لهما حالـة التشديد، فضلا عن أنّ الحذف أمر عارض(٣) .

---

(١) البحر المحيط : ٨ / ٤٨٤ .

(٢) شرح التسهيل:١ /٢٥ .

(٣) التذييل: ١ / ٩٩ ، ١٠٠ .

- **إبدال نون التوكيد الخفيفة ألفا:**

الذي عليه ابن مالك أنَّ نون التَّوكيد الخفيفة ليست فرعا؛ بدليل أنَّها عند الوقف تقلب ألفا متى انفتح ما قبلها ؛ لأنَّ هذا بمثابة تغيير ثان وهذا إجحاف، يقول ابن مالك: « الخفيفة إذا انفتح ما قبلها وقف عليها مبدلة ألفا، كقول القارئ في (لنسفعن): لنسفعا، ولو كانت مخففة من الثقيلة لم يجز أن تبدل ألفا؛ لأنَّ إبدال الباقي بعد الحذف تغير ثان، وذلك إجحاف أيضا لا يسوغ مثله فيما هو من جنس ما يحذف منه ويزاد عليه» (١) .

والذي عليه أبوحيان أنَّ الإبدال ليس إجحافا؛ لأنَّه أمر عارض كما مرَّ في الحذف؛ إذ قال:« أمَّا أن يكون الحذف في نحو: (قومَ اليوم)، والإبدال في: (لنسفعا) إجحافا فليس كذلك ؛ لأنَّ هذا أمر عارض، فاحتمل ذلك فيه كما احتمل حذفها بعد الضمة والكسرة في الوقف في مثل: (اضربُن، واضربِن)، فصار: اضربوا واضربي» (٢)

- **القول بتقدير (أمَّا) وإبقاء الفاء:**

ذكر ابن هشام أنَّ منهم من ذهب إلى أنَّ الفاء في قوله تعالى:﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ (٣) يجوز أن تكون جوابا لـ (أمَّا) المقدرة، وكان موقفه من هذا المذهب أنَّه إجحاف، ولم يبين وجهه، وبيانه: أنَّ فيه حذف النائب والمنوب؛ لأنَّ (أمَّا) في الأصل: نائبة عن أداة الشرط

---

(١) شرح التسهيل: ١ /٢٥ ، ٢٦ .

(٢) التذييل :١ / ١٠٠ .

(٣) سورة الزمر، من الآية : / ٦٦ .

وفعل الشرط ، فإذا قلت: (أمَّا زيد فمنطلق)، فالتقدير: مهما يكن من شيء فزيد منطلق، فحذف فعل الشرط وأداته وأقيمت (أمَّا) مقامهما، ففي حذفها حذف للنائب والمنوب معا وذلك إجحاف ؛ إذ قال:« في نحو: ﴿ بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ جواب لـ (أمَّا) مقدرة عند بعضهم، وفيه إجحاف، وزائدة عند الفارسي وفيه بعد، وعاطفة عند غيره ، والأصل: تنبه فاعبد الله ، ثم حذف تنبه وقدم المنصوب على الفاء إصلاحا للفظ؛ كيلا تقع الفاء صدرا كما قال الجميع في الفاء في نحو: (أمَّا زيدًا فاضرب) ؛ إذ الأصل مهما يكن من شيء فاضرب زيدا» (١) .

- **حذف جواب (أمَّا) :**

يرى ابن مالك أنَّ حذف جواب (أمَّا) من الإجحاف بمكان ذلك ؛لأنَّها قد قامت مقام الأداة وفعل الشرط، بل التزم معها حذف فعل الشرط، وقامت هي مقامه وحتى يكون المذكور منبها على ما حذف، فلو انضم إلى ذلك حذف الجواب لكان إجحافا كثيرا ، نصَّ على ذلك ابن مالك ؛ إذ قال:« فإذا كان أول الشرطين (أما) كانت أحق بذلك من وجهين:

- أحدهما: أنَّ جوابها إذا انفردت لا يحذف أصلًا، وجواب غيرها إذا انفرد يحذف كثيرًا لدليل، وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه.

---

(١) مغني اللبيب:١/ ١٦٧ .

- الثاني: أنّ (أمّا) قد التزم معها حذف فعل الشرط ، وقامت هي مقامه، فلو حذف جوابها لكان ذلك إجحافا، و(إن) ليست كذلك»(١).

- **حذف العقد والنيف من العدد الذي يصاغ منه اسم فاعل:**

يجوز أن يصاغ من اثنين وعشرة وما بينهما من لفظ العدد على وزن (فاعل)، كما يصاغ من فَعَل المفتوح العين، قال ابن مالك:

وصغ من اثنين فما فوق إلى عشرة كفاعل من فعلا

وفي طريقة استعمال اسم الفاعل الذي هو ثان وعاشر وما بينهما أوجه منها(٢):

أن تستعمله مع العشرة ؛ ليفيد معنى ثاني اثنين، ولك في هذه الحالة ثلاثة أوجه:

---

(١) شرح الكافية الشافية: ٣ / ١٦٤٧ ، ١٦٤٨ .

(٢) بقية هذه الأوجه هي :

ـ أن تستعمله مفردا عن الإضافة ليفيد الاتصاف بمعناه مجردا عن الاتصاف بالعشرة، نحو: ثالث، ورابع .

ـ أن تستعمله مع أصله الذي صيغ منه؛ ليفيد أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير، فتقول : خامس خمسة.

ـ أن تستعمله مع ما دون أصله الذي صيغ منه بمرتبة واحدة ليفيد معنى التصيير والتحويل، نحو: هذا رابع ثلاثة بتنوين رابع ونصب ثلاثة .

ـ أن تستعمله مع العشرة ؛ ليفيد الاتصاف بمعناه حال كونه مقيدا بمصاحبة العشرة وهو أنه واحد موصوف بهذه الصفة نحو: حادي عشرة .

ينظر: أوضح المسالك : ٤/ ٢٣٤ ، وما بعدها، والتصريح : ٤ /٤٩٣ ، وما بعدها

• أحدها: أن تأتي بأربعة ألفاظ:

- أولها: الوصف، وهو اسم الفاعل .
- والثاني: العشرة، حال كون الوصف مركبًا مع العشرة .
- واللفظ الثالث: ما اشتق منه الوصف .
- والرابع: العشرة حال كون ما اشتق منه الوصف مركبًا أيضًا مع العشرة، وتضيف جملة التركيب الأول، وهو الوصف المركب مع العشرة إلى جملة التركيب الثاني ، وهو ما اشتق منه الوصف المركب مع العشرة، فتقول: ثالث عشر ثلاثة عشر .

• الوجه الثاني:

أن تحذف عشر من التركيب الأول؛ استغناء به في التركيب الثاني ، وتعرب الجزء الأول من أول التركيبين؛ لزوال التركيب منه وتضيفه إلى جملة التركيب الثاني، فتقول: هذا ثالث ثلاثة عشر برفع: ثالث، بلا تنوين، وبناء: ثلاثة عشر.

• الوجه الثالث:

أن تحذف العقد، وهو العشرة من التركيب الأول، وتحذف النيف ، وهو الثلاثة من التركيب الثاني، ولك في هذا الوجه المشتمل على الحذفين المذكورين وجهان ، أحدهما: أن تعربهما لزوال مقتضى البناء ، وهو: التركيب فيهما فتجري الأول، وهو الوصف بمقتضى حكم العوامل في الرفع والنصب والجر، وتجر الثاني وهو العقد بالإضافة دائمًا فتقول: جاءني ثالث عشر، ورأيت ثالث عشر،

ومررت بثالث عشر، بجر عشر في الأحوال الثلاثة، وإعراب ثالث بحسب العوامل ، ومن الذين جوزوا ذلك ابن عصفور؛ إذ قال: « يجوز أن تقول: حادي عشرَ، فتحذف عشر من الأول وتحذف أحدا من الثاني وتعربهما؛ لأنَّ الذي أوجب بناءهما قد زال» (١).

والذي عليه أبو حيان أنَّه إجحاف قال أبو حيَّان: «ينبغي أن لا يقدم على هذا إلا بسماع؛ لما فيه من الإجحاف» (٢) ، والحق معه لما فيه من توالي حذفين وذلك لا ريب إجحاف .

- **اللغات الواردة في (كأين):**

ذكر أبو حيان أنَّ العرب قد تلاعبت بهذه الكلمة (٣)؛ ولذلك كثرت اللغات الواردة فيها، وكان من بين هذه اللغات الواردة (كَإِ) بعد أن حذفت الياء من (كَيْء) بوزن (رَمْي) تخفيفا، وفي ذلك إجحاف؛ لأنَّه حذف بعد حذف ولكنَّ الذي خفف استعماله هو كثرة الاستعمال، ذكر ذلك ابن سيده؛ إذ قال:«في كَأيّ لُغَاتٌ يقالُ: كَأيٌّ وكائِنْ وكَأيٌّ بوَزْنِ رَمْيٍ وكَإِن بوَزْنِ عَمْ، حكى ذلك أحمدُ بنُ يَحْيَى، فمن قالَ: كَأيٌّ فهي، أيٌّ: دَخَلَتْ عليها الكافُ، ومن قالَ: (كاءِ) فقد شَرَحْنَا أمرَهَا، ومن قالَ: (كَأيّ) بوَزْنِ رَمْيٍ فأشبَهُ ما فيه أنَّه لما أصارَهُ التَّغييرُ على ما ذكرنا إلى كَيْءٍ قدم الهمزةَ وأخَّرَ الياءَ ولم يقلبِ الياءَ ألفًا، وحسَّن ذلك له ضَعْفُ هذه الكلمةِ وما اعْتَوَرَهَا من الحَذْفِ والتَّغييرِ، ومن

---

(١) شرح الجمل :٢ / ٤١ .

(٢) التصريح :٤ / ٥٠١ .

(٣) الارتشاف: ٢ / ٧٩٢ .

قال: (كَيْ) بوَزْنِ عَمٍ فإنَّه حَذَفَ الياءَ من كَيْءٍ تخفيفًا أيضًا فإن قلتَ: إن هذا إجْحافٌ بالكلمة؛ لأنه حَذْفٌ بعد حَذْفٍ فليس ذلك بأكثرَ من مصيرِهِم بِأَيْمُنِ اللهِ إلى(مِ اللهِ) و(مُ اللهِ) فإذا كثُرَ استعمالُ الحَرْفِ حَسُنَ فيه ما لا يَحْسُنُ في غيره من التَّغيير والحَذْفِ » (١) .

- **منع حذف (اللام) من أجوبة القسم حال الإيجاب:**

كل واحد من القسم والمقسم عليه جملة، والجملة عبارة عن كل كلام مستقل بنفسه، ولما كانت إحداهما لها تعلق بالأخرى لم يكن بد من رابط يربط إحداهما بالأخرى، فجعل للإيجاب حرفان وهما (اللام ، وإن)، أمَّا اللام فتدخل على الأسماء والأفعال فإذا دخلت على الأسماء فما بعدها: مبتدأ وخبر، نحو: (والله لزيد أفضل من عمرو)، وإذا دخلت على المضارع لزم آخر الفعل النون: الخفيفة أو الثقيلة، نحو: (والله لتضربن عمرا)، ولزمت النون المضارع لتخلصه للاستقبال؛ لأنَّه يصلح لزمنين فلو لم تخلصه للاستقبال لوقع القسم على شيء غير معلوم، أو أنَّ اللام وحدها تدخل على الفعل المستقبل في خبر (إن)، وليس دخول اللام على الفعل في خبر إن للقسم، فألزموها النون للفصل بين اللام الداخلة في جواب القسم والداخلة لغير القسم (٢).

---

(١) المحكم والمحيط الأعظم: ١٠ / ٥٩٢ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٩ / ٩٦ ، وقال الوراق : «اعلم أنَّ النون إنما لزمت اللام ؛ لأنَّ الفعل المضارع يصلح لزمانين ، فلو أسقطت النُّون، وقلت: (والله لا يقوم زيد) ، لم يعلم أنَّك تقسم على الحال، والاستقبال، فجعلوا النُّون تخص الفعل

ولم تحذف اللام لئلا يلزم حذف النون فيكون إجحافا، نصَّ على ذلك الوراق؛ إذ قال:«(اللام) لو حذفت، لوجب أن ينحذف معها النون، إذ كانا جميعا قد اختصا بالحال، لأجل القسم، وإذا كانا زائدين معا، وجب إذا استحق أحدهما الحذف أن تحذف الآخر، إذا لم يعرض في اللفظ ما يمنع من ذلك، فلما لم يجز حذف الحرفين من الفعل؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى إجحاف ، لم يجز حذف اللام » (١).

- **الإجحاف بحذف جوابين:**

ذهب إلى ذلك الإمام ابن هشام في معرض حديثه عن قول عمر بن أبي ربيعة:

ألمم بزينب إن البين قد أفدا ... قل الثواء لئن كان الرحيل غدا(٢)

إذ رأى أنَّ اللام زائدة ولا يصلح أن تكون للقسم، فلو كان ثمَّ قسم مقدر لزم الإجحاف بحذف جوابين جواب القسم والشرط؛ وذلك إذ

المضارع بالاستقبال ، كما تخصه بالسين وسوف ، وإنَّما كانت النُّون أولى بذلك ؛ لأنَّها تدخل زائدة مؤكدة، ولكل فعل غير واجب ، نحو: الأمر والنهي والنفي والاستفهام ، وما أشبه ذلك، كقولك : (اضربن زيدًا)، و(لا تقتلن عمرًا)، و(هل تأتين خالدًا)، و(ما تكرمن من عمرًا)، فلما كانت هذه الأشياء غير واجبة ، وكان الفعل المضارع لم يقع على واجب ، خصوا النُّون بهذا الفعل ؛ ليدلوا به أنَّه غير واقع في الحال ، فلذلك لم يجز حذفها » علل النحو:/ ٥٦٣ .

(١) علل النحو:/ ٥٦٤ .

(٢) موطن الشاهد قوله: (لئن كان) وذلك على القول بزيادة اللام .

ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢ / ٨٩٦ ، وشرح شواهد المغني للسيوطي : ٢ / ٦١٠ ، وشرح أبيات المغني : ٤ / ٣٧٢ .

قال: «الجواب قد حذف مدلولا عليه بما قبل إن، فلو كان ثم قسم مقدر لزم الإجحاف بحذف جوابين»(١).

(١) مغني اللبيب: ١ / ٢٣٧ .

المبحث الثّاني

مسائل الإجحاف التّصريفية

حاولت في هذا المبحث جمع الشواهد، وحصر الأمثلة التي نصَّ العلماء فيها على أنَّ بها إجحافا، وكان مما وفقني الله تعالى في العثور عليه:

- الاستغناء عن حرف القسم بقطع همزة الوصل:

قد يحذف حرف القسم؛ تخفيفا لقوة الدلالة عليه، ومن ذلك: حذف (الواو) مع التعويض عنها بقطع همزة الوصل وإبقاء الجر، قال أبو البقاء: «قد عوَّض من حرف القسم ثلاثة أشياء: همزة الاستفهام ، كقولك: (آلله) ، والهاء ، كقولك: (إيها الله ، ولاها الله) فـ (إي) بمعنى (نَعَمَ) ، وقطع الهمزة كقولك: (أفألله) وهذا كلُّه يختص باسم الله والجرُّ باق» (١).

وقال ابن سيده : «قطع ألف الوصل في اسم الله عوض من الواو»(٢)؛ لذا جعل الرضي ذلك الموضع خاصا بلفظ الجلالة (الله) عز وجل إذا كان قبله فاء، قبلها همزة الاستفهام، نصَّ على ذلك؛ إذ قال: « أمَّا قطع همزة (الله)، فهو في مكان مخصوص، وذلك إذا كان

---

(١) اللباب : ١ / ٣٧٦ .

(٢) المخصص : ٤ / ٧٣ .

قبله فاء، قبلها همزة الاستفهام، تقول لشخص، هـل بعـت دارك ؟ فيقول، نعم، فتقول: أفألله لقد كان كذا» (١) .

وقد أجاز المبرد(٢) ، وابـن الخبـاز(٣)، وابـن مالـك(٤)، والرضي(٥)، وأبو حيان(٦) دخول الفاء من غير استفهام ، نحـو: (فألله)، بل إنّ من النّحويين، كابن مالك(٧)، وابن أبـي الربيـع(٨) والمالقي (٩)، وأبو حيان(١٠) من ذكر قطع الهمزة عوضا مكتفـى به من غير ألف استفهام ولا فاء عطف ، نحو: (ألله لتفعلن) .

وهذا لدى الشاطبي إجحاف ، فقد حذفوا في هذا القول ما حقه أن يثبت وهو حرف القسم وأظهروا ما أصله أن يحذف وهو همـزة القطع؛ من أجل ذلك عد إجحافا، وأنه يبعد أن يكون تعويضا؛ إذ قال: « قولهم: (أفألله لأفعلن) أقرب إلى الإجحاف منه إلى التعويض ؛ إذ

---

(١) شرح الرضي: ٤ / ٣٠٤ .

(٢) المقتضب : ٢/ ٣٢٤ .

(٣) توجيه اللمع : / ٤٧٩ .

(٤) شرح الكافية الشافية: ٢ / ٨٦٥ .

(٥) شرح الرضي :٤ / ٣٠٤ .

(٦) الارتشاف :٤ / ١٧٦٧ .

(٧) شرح التسهيل: ٣ /١٩٩ .

(٨) الملخص :/ ٥٣٧ .

(٩) رصف المباني: / ٥٣ .

(١٠) الارتشاف: ٤ / ١٧١٨ .

في ذلك جمع بين حذف ما أصله أن يثبت وإثبات ما أصله أن يحذف» (١) .

والدليل أنَّ ذلك إجحاف وليس تعويضًا أنَّ الاسم ربما يجر دون تعويض، نصٌ على ذلك ابن مالك؛ إذ قال: «من النحويين من ينسب الخفض إلى حرف الجر المحذوف ، ومنهم من ينسبه إلى المجعول عوضا، وقد يستغنون عند الحذف بقطع الهمزة، كقول بعضهم: (أفألله لأفعلن) وربما جر هذا الاسم دون تعويض، والمعروف حين لا يعوضون، النصب كما يفعل بغيره حين يحذف الجار» (٢) .

- **تركهم حذف ألف الوصل من ﴿بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾(٣):**

تعددت التوجيهات في ذكر الألف وعدم حذفها، كما حذفت من ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ (٤) ، وقد كان من بين هذه التعليلات لزوم الإجحاف، نصٌ على ذلك الألوسيُّ إذ قال: « قال: (بسم اللّه) ولم يقل: (باللّه) ولم تكتب همزة الوصل مع أنَّ الأصل في كل كلمة أن ترسم باعتبار ما يتلفظ بها في الوقف وفي الابتداء، بل حذفت تبعا لحذفها في التلفظ للكثرة ، وقيل: لأنَّها دخلت للابتداء بالسين

---

(١) المقاصد الشافية: ٩/ ١٣٨ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ٢/ ٨٢٤ .

(٣) سورة العلق، من الآية رقم : / ١ .

(٤) سورة الفاتحة ، من الآية : / ١ .

الساكنة، فلما نابت الباء عنها سقطت في الخط بخلاف: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ (١) ؛ إذ الباء لا تنوب منابها فيه؛ إذ يمكن حذفها مع بقاء المعنى فيقال: اقرأ اسمَ ربك وظاهره أنَّ الذي منع من الإسقاط في الآية إمكان حذف الباء فقط وهو مخالف ؛ لما ذكره الدماميني من أنَّه لا بد للحذف من أمرين:

عدم ذكر المتعلق، وإضافة لفظ اسم للجلالة وكلاهما منتف في الآية، وهل يشترط تمام البسملة فيه؟ فيه تردد ، وظاهر كلام التسهيل اشتراطه.

وقيل: لا حذف فيه، والباء داخلة على (سم) أحد اللغات السابقة ، ثم سكنت السين ؛ هربا من توالي كسرتين أو انتقاله من كسرة لضمة وهو مع غرابته بعيد ، وعندي أنَّ هذا رسم عثماني وهو مما لا يكاد يعرف السر فيه أرباب الرسوم ، والكثير من عللهم غير مطردة وبذلك اعتذر البعض عن عدم حذف ألف (اللّه) مع كثرة استعماله، واستغنى به عن الجواب بشدة الامتزاج وبأنَّها عوض وبأنَّه يلزم الإجحاف لو حذفت، أو الالتباس بقولنا: للّه مجرورا » (٢) .

- **حذف (العين) مع إسقاط حركتها:**

يرى الزمخشريُّ أنَّ القراءة بحذف العين وإسقاط الكسرة المنقولة منها إجحاف في قراءة من قرأ (وأرْنا) بسكون الراء ؛ وذلك إذ قال:

---

(١) سورة العلق ، الآية: / ١ .

(٢) روح المعاني: ١ / ٥٦ ، ٥٧ .

« قرئ : (وأرنا) ، بسكون الراء ، قياس على (فَخْذ) في (فخِذ) ، وقد استرذلت؛ لأنّ الكسرة المنقولة من الهمزة الساقطة دليل عليها، فإسقاطها إجحاف » (١).

ولا وجه لما قال الزمخشري؛ لأنّ القراءة من القراءات المتواترات، والإسكان للتّخفيف، وللقياس والسّماع، أمّا القياس فعلى (فخْذ)، وأمّا السّماع، فمنه قول الشاعر:

أرنا إداوة عبد اللّه نملؤها من ماء زمزم إنّ القوم قد ظمنوا(٢)

قال أبو حيان: «قراءة متواترة ، فإنكارها ليس بشيء»(٣) .

- **الإجحاف بحذف الحرف:**

يذهب كثير من العلماء إلى أنّ حذف الحرف أيا كان ضرب من الإجحاف ذلك؛ لأنّ فيه اختصارا للمختصر واختصار المختصر إجحاف؛ إذ الحرف نائب عن الفعل وفاعله معا فحرف النفي نائب عن أنفي، والاستفهام نائب عن استفهم، وحروف العطف عن أعطف، وما كان من الاستثناء فعن استثني وهكذا ، قال ابن جني: « على كل حال فأخبرنا أبو علي قال: قال أبو بكر: حذف الحرف ليس بقياس؛ وذلك أنّ الحرف نائب عن الفعل وفاعله، ألا ترى أنّك

---

(١) الكشاف : ١ / ١٨٨ .

(٢) لم أهتد لقائله ، وموطن الشاهد قوله : (أرنا) إذ أصله :(أرءنا) فنُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى الراء ، وحُذِفَتْ الهمزة .

ينظر: الجامع لأحكام القرآن :٢ / ١٢٨ ، والبحر المحيط : ١ / ٦٢٤ ، والدر المصون: ٢ / ١١٩ ، واللباب: ١ /٣٩٣ .

(٣) البحر المحيط: ١ / ٦٢٤ .

إذا قلت: (ما قام زيد)، فقد نابت (ما) عن (أنفي)، كما نابت (إلا) عن (أستثني)، وكما نابت (الهمزة) و(هل) عن (أستفهم)، وكما نابت حروف العطف عن أعطف، ونحو ذلك ، فلو ذهبتَ تحذف الحرف لكان ذلك اختصارًا، واختصار المختصر إجحاف به، إلا أنه إذا صح التوجه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه؛ لقوة الدلالة عليه» (١).

وقال أيضا: « اعلم أنَّ الحروف لا يليق بها الزيادة ولا الحذف، وأنَّ أعدل أحوالها أن تستعمل غير مزيدة ولا محذوفة؛ فأما وجه القياس في امتناع حذفها فمن قبل أنَّ الغرض في الحروف إنَّما هو الاختصار، ألا ترى أنَّك إذا قلت: (ما قام زيد) فقد نابت (ما) عن أنفي، وإذا قلت: هل قام زيد؟ فقد نابت (هل) عن أستفهم فوقوع الحرف مقام الفعل وفاعله غاية الاختصار فلو ذهبت تحذف الحرف تخفيفا لأفرطت في الإيجاز؛ لأنَّ اختصار المختصر إجحاف به» (٢) ، على أنَّه لا مانع لدي الشَّاطبيِّ من الحذف متى قويت الدلالة عليه؛ إذ قال: «فلو ذهبت تحذف الحرف لكان ذلك اختصارا، واختصار المختصر إجحاف به ، إلا أنه إذا صح التوجه إليه جاز في بعض الأحوال حذفه؛ لقوة الدلالة عليه» (٣) .

---

(١) المحتسب: ١/ ٥٠ .

(٢) سر صناعة الإعراب:١ / ٢٦٩ .

(٣) المقاصد الشافية: ٥/ ١١٠ .

- **الإجحاف لتوالي إعلالين:**

ولذلك صور منها:

- المنع من إبدال الواو ياء، كامتناع إعلالها في جمع (جَوّ)على جياء ؛ إذ لا يصح توالي إعلالين مطلقا؛ لما فيه من الإجحاف الذي ينبغي تجنبه، نبَّه على ذلك ابن مالك ؛إذ قال: «فلو أعلت العين أيضا بإبدالها ياءً، فقيل في جمعِ جَوٌّ: (جياء)، وفي جمع ريّان: (رِواء) لزم توالى إعلالين؛ وذلك إجحاف بالأصل، فَلُجِئَ إلى تصحيح العين، فقيل: (جِوَاء، ورِوَاء)، وكذلك حكم ما أشبههما» (١).
- المنع من إبدال الواو والياء ألفا؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما خوف توالي إعلالين، قال ابن مالك: «يمنع من قلب الواو والياء ألفا؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما خوف توالي إعلالين ؛ لأنَّه إجحاف ومآله ـــ أيضا ـــ إلى التقاء الساكنين، وذلك نحو:(هَوَى) أصله: هَوِي ، فكل واحد من الواو والياء متحرك مفتوح ما قبله، فلو أُعِلاَّ لزم المحذور الذي ذُكِر، ولزم بقاء الاسم على حرف واحد، وبقاء الفعل على حرفين ثانيهما ألف»(٢) .

---

(١) إيجاز التعريف:/ ١٢٣ .

(٢) إيجاز التعريف:/ ١٧٠ .

على أنَّ توالي إعلالين جائز اجتماعهما مع الفاصل، يقول الصبانُ: قوله: (لئلا يجتمع إعلالان)، أي: بلا فاصل؛ وإلا فاجتماعهما جائز مع الفاصل (١).

- **جمع (مائة) على (مئي):**

جمع مائة على مئي فيه إجحاف سببه توالي حذفين: حذف في المفرد، وحذف في الجمع نصَّ على هذا الإجحاف ابن سيده؛ إذ قال: « المِائَةُ عَدَدٌ مَعْرُوفٌ وهي من الأسماءِ المَوْصُوفِ بها، حكَى سِيبَوَيْهِ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِائَةِ إبِلُهُ، قال: والرَّفْعُ الوَجْهُ، والجَمعُ مِئاتٌ ومِئونَ ومِئي، وأنكرَ سِيبوَيهِ هذه الأخِيرَةَ قال: لأنَّ بناتِ الحرفينِ لا يُفْعَلُ بها ذلكَ يعني أنّهم لا يَجْمَعُونَ عَلَيها مَا قد ذَهَبَ منها في الإفْرادِ، ثم حَذْفَ الهاءِ في الجَمْع؛ لأنَّ ذلكَ إجْحَافٌ في الاسمِ، وإنَّما هُو عندَ أبي عليٍّ المِئي، وقَولُهُ:

..... وحَاتِمُ الطَّائِيُّ وهَّابُ المِئِي(٢)

إنَّما أراد المِئِيّ، فخَفَّفَ كما قالَ» (٣) .

- **إثبات التاء في (مفعل) الناقص خوف الإجحاف:**

يكون هذا بحذف علم التأنيث ولام الكلمة في المنوَّن وقد ذهب إلى ذلك الرضي؛ فذكر أنَّ الغالب في الصفات التي على وزن

---

(١) حاشية الصبان: ٤ /٤٤٣ .

(٢) قبله : حَيْدَةُ خالي ولَقِيطٌ وعَلي ، وموطن الشاهد قوله: (وهَّابُ المِئِي)

ينظر: الجمل للخليل: / ٢٣٧، والأصول : ٣/ ٣٣٢ ، والإنصاف: ٢ / ٦٦٢ ، وشرح الرضي : ٣ / ٣٧٩ .

(٣) المحكم والمحيط الأعظم: ١٠ / ٥٨٢ .

(فاعل، ومفعل) التجرد من التاء متى كانت صحيحة اللام ؛ فإن كانت الكلمة ناقصة فإنّ التّاء تلحقها خوف الإجحاف؛ إذ قال: « يغلب في الصفات المختصة بالإناث الكائنة على وزن فاعل ومفعل، أن لا تلحقها التاء إن لم يقصد فيها معنى الحدوث، كـ(حائض، وطالق، ومرضع، ومطفل)»(١) .

وقال أيضا: « قد يجئ هذا الباب بالتاء أيضًا، نحو: (ناقة متل، ومتلية) للتي يتلوها ولدها، وكلبة مجر ومجرية للتي لها جرو؛ وإنما أثبتوا الهاء في الناقص خوف الإجحاف بحذف علم التأنيث ولام الكلمة في المنون»(٢) .

- **النسب إلى المقصور الثلاثي:**

إذا نسبتَ إلى مقصورٍ ثلاثيّ قلبتَ ألفَه واواً ؛ لأنَّ ياء النسب لا يسكّن ما قبلها ، والألفُ لا تكونُ إلاَّ ساكِنةً وقُلبت إلى الواو ليس غير ، سواء كان أصلُها الواو أو غيرها ؛ لأنَّها مع ياءِ النَّسب أخفُّ من الياء ولم تُحذفِ الألف لالتقاء الساكنين؛ لأنَّ الاسم الثلاثيّ أقل الأصول فالحذفُ منه إجحافٌ به ومؤدٍّ إلى اللبس (٣) .

- **النسب إلى المنقوص المحذوف العين:**

إذا أردت النسب إلى الاسم المنقوص المحذوف العين لزم رد الياء؛ حتى لا يؤدي ذلك إلى بقاء الاسم على أصل واحد، وذلك إجحاف

---

(١) شرح الكافية : ٣ / ٣٣٢ .

(٢) شرح الشافية: ٢ /١٨٢ .

(٣) اللباب: ٢/ ١٤٧ .

بالكلمة ومن ذلك النسب إلى (مر) اسم فاعل من أرأى نصَّ على هذا الإجحاف الأشموني؛ إذ قال: «(وَفي نَحْوِ مُرٍ لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي)، يعني إذا كان المنقوص محذوف العين، نحو: (مُرٍ) اسم فاعل من (أرأى ، يُرئي): أصله (مرئي) على وزن مُفعل، فأعل إعلال (قاض) وحذفت عينه وهي الهمزة بعد نقل حركتها، فإنَّه إذا وقف عليه لزم رد الياء، وإلا لزم بقاء الاسم على أصل واحد وهو الراء، وذلك إجحاف بالكلمة» (١).

- **الإجحاف بحذف اللام وحذف حركة العين في النسب إلى المحذوف اللام:**

وقع هذا الإجحاف في النسب إلى مثل: (أب، وأخ) مما هو محذوف اللام وعينه في الأصل متحركة وليست حرف علة وهو محذوف اللام ولم يعوض منها همزة وصل ، قال الرضي: «إن لم يكن العين حرف علة نظر، فإن كان في الأصل متحرك الأوسط ولم يعوض من اللام المحذوفة همزة وصل وجب ردها؛ لئلا يلزم في النسب الإجحاف بحذف اللام وحذف حركة العين، مع أنَّ الحذف في الآخر الذي هو محل التغيير أولى، فمن ثم لم يجز إلا (أبوي، وأخوى)، وإن كان في الأصل ساكن العين جاز الرد وتركه، نحو: (غدي، وغدوي، وحرى، وحرحي)؛ إذ لا يلزم الإجحاف» (٢) .

---

(١) الأشموني: ٤ / ١٨٢ .

(٢) شرح الشافية: ٢ /٦٥ .

- **النسب إلى ما فيه ياء العوض:**

إذ أردت النسب إلى ما فيه ياء العوض لم تحذف منه شيئا؛ خوف إجحاف الكلمة بالحذف، قال الرضي: « إن نسبت إلى ما فيه ياء العوض لم تحذف منه شيئًا؛ خوف إجحاف الكلمة بحذف الياءين، وإن نسبت إلى المصغر الذي ليس فيه ياء العوض حذفت الياء المكسورة وقلت: (مهيمي) ، كما تقول في المنسوب إلى اسم الفاعل من (هيم)، وفي المنسوب إلى حمير؛ إذ لا إجحاف» (١) .

- **النسب إلى ما آخره ياء مشددة مسبوقة بحرفين:**

إذا أردت النسب إلى اسم آخره ياء مشددة مسبوقة بحرفين ولم تكن أولاهما للتصغير(٢) فإنَّه في هذه الحالة يلزم الحذف، قال الشيخ خالد: «إن وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الأولى فقط؛ فرارًا من الإجحاف، وتعينت للحذف لسكونها، وقلبت الثانية ألفًا؛ لتحركها،

---

(١) شرح الشافية: ٢ / ٣٤ .

(٢) إذا كانت أولاهما ياء تصغير ففيه وجهان:

١ــ إلحاق ياء النسب به من غير تغيير ، فتقول في النسب إلى (كسيّ): (كسيّيّ) ؛ لأنها لمعنى وما كان زائدا لمعنى لا يجوز حذفه ؛ إذ هي للتصغير، والمعنى باق في النسب ، ولا يجوز حذف الياء الثانية المتحركة ؛ لأنه يؤدي إلى تحريك ياء التصغير بالكسر؛ لصير ورتها قبل ياء النسب ، وياء التصغير لا تقبل الحركة .

٢ــ حذف ياء التصغير ، وقلب الياء الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم تقلب الألف واوا لأجل ياء التصغير ، فيقال في النسب إلى (كسي) : (كسوي) ، ينظر: الأشموني: ٤ / ١٨٧ .

وانفتاح ما قبلها، ثم قلبت الألف واوًا ؛ كراهة اجتماع الياءات، تقول في: (أميَّة): (أمويِ)»(١) .

- **الوقف على المنقوص:**

إذا سميت بمضارع: (وفى) فإنَّ الياء تثبت في الرفع والجر؛ لأنَّ الأصل: (يوفي) فحذفت الفاء لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، فلو حذفت اللام في الوقف لكان إجحافًا بها؛ لأنَّه لم يبق من الأصول غير حرف واحد ساكن.

كذلك اسم الفاعل (مر) من (أرأى) فليس يصح حذف الياء؛ لما فيه من بقاء الكلمة على أصل واحد بعد حذف العين، واللام، قال الشيخ خالد الأزهري : «إذا وقف على المنقوص وجب إثبات يائه في ثلاث مسائل:

أحدها: أن يكون (المنقوص) محذوف الفاء، كما إذا سميت بمضارع: (وفى) بالفاء، أو القاف، أو بمضارع (وعى) بالعين المهملة، فإنك تقول: في الرفع: (هذا يفي، وهذا يعي)، وفي الجر : مررت بـ(يفي)، وبـ(يعي) بالإثبات للياء فيهما رفعًا وجرًا؛ لأنَّ أصليهما: (يوفي، ويوعي) فحذفت فاؤهما لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، فلو حذفت لامهما في الوقف لكان إجحافًا بهما؛ إذ لم يبق من أصولهما غير حرف واحد ساكن.

المسألة الثانية: أن يكون المنقوص محذوف العين نحو: (مر) حال كونه اسم فاعل من: أرى، وأصله: (مُرْئِي) بضم أوله وسكون

---

(١) التصريح: ٥/ ١٨٩ .

ثانيه وكسر ثالثه بوزن (مُرْعِيّ) فنقلت الكسرة، وهي حركة عينه، وعينه هي الهمزة إلى الراء قبلها، وهي ساكن صحيح، ثم أسقطت الهمزة للتخفيف، ثم أعل إعلال (قاض)، ولم يجر حذف الياء ، وهي لامه في الوقف؛ لما ذكرنا من الإجحاف به من حذف عينه، ولامه، وإبقائه على أصل واحد ساكن» (١) .

- **إلحاق هاء السكت كل مبني على حركة دائما ولم يشبه المعرب حال الوقف:**

من ذلك: إلحاقهم كاف الخطاب الهاء خوف الإجحاف ذلك؛ لأنها على حرف واحد ساكن، قال الشيخ خالد: «يقال حال الوقف: (أكرمتك) بالإسكان، و(أكرمتكه)، فمن ألحق الهاءِ آثر أن لا يجحف بالكلمة بجعلها على حرف واحد ساكن، مع أنَّه في التَّقدير منفصل؛ إذ هو ضمير المفعول ، ومن أسكن فلامتزاجه بالفعل حتى لا يلفظ به منفردًا »(٢) .

- **الوقف على (ما) الاستفهامية عند حذف ألفها بهاء السكت:**

(ما) الاستفهامية تكون في موضع رفع، نحو: (ما صنعك؟)، وتكون في موضع نصب، نحو :(ما صنعت؟)، وتكون في موضع جر، نحو: (لم قمت ؟)، و(عم تسأل؟) بحذف الألف وحتى يمكن المحافظة على حركة الميم بعد حذف الألف اجتلبت هاء السكت؛ لئلا يقع بالكلمة

---

(١) التصريح : ٥ / ٢٤٢ ، و ٢٤٣ ، وهذه الصفحة وقعت بعد سابقتها بمائة صفحة

(٢) التصريح : ٥ / ٢٧٠ .

الموضوعة على حرفين إجحاف سببه توالي حذفين وهما: حذف الألف ،وحذف حركة الميم، قال الشاطبي: «هذه المسألة من تمام الفصل الأول مما أثبت فيه هاء السكت خوفا من الإجحاف بالكلمة، وهي مسألة (ما) الاستفهامية إذا حذفت ألفها، فالعرب ألحقتها مع الحرف هاء السكت في الوقف؛ إذ لو لم تفعل ذلك، ووقفت على (ما) لوجب إسكان الميم مع حذف الألف، وذلك إخلال، فجبروها بأن ألحقوا الهاء؛ لتبقى الميم محركة »(١).

وإنما كان الحذف من المجرورة دون غيرها؛ لأنها قويت بالحرف قبلها لأنّه لا يستقل بنفسه فصارا معا بمنزلة الشيء الواحد، قال الشاطبي: «إنّما كان الحذف هنا غير لازم، ولازما في المجرور بحرف ؛ لأنّ الحرف لا يستقل بنفسه دون أن يتصل بغيره، فصار مع (ما) كالشيء الواحد ، فصار اعتماد (ما) على ما اتصلت به من ذلك الحرف ثابتا ، فلزم فيها الحذف للفرق المذكور، وأما الاسم إذا كان هو الجار فليس بمفتقر إلى ما بعده افتقار الحرف ، بل هو مستقل بنفسه، فلم يكن لما معه ذلك الاتصال ، لكن شبهوه بالحرف فحذفوا معه، كما حذفوا مع الحرف، والمشبه لا يقوى قوة المشبه به، فلم يكن هذا الحذف لازما مع الاسم، كما لزم مع الحرف؛ لئلا يتساوى المشبه والمشبه به، وعلى هذا التعليل ينبني لزوم الهاء في الوقف أو عدم لزومها»(٢) .

---

(١) المقاصد الشافية: ٨ / ٩٣ .

(٢) المقاصد الشافية: ٨ / ٩٧ .

- **الوقف بهاء السكت على المحذوف الآخر:**

يرى الرضيُّ أنّ الكلمة إن بقيت بعد الحذف على حرفين لحقتها هاء السكت حتى لا يجتمع عليها الوقف بالسكون بعد حذف حرف منها؛ إذ الحركة بمنزلة حرف فيكون ذلك إجحافا وتكون هاء السكت ألزم إن بقيت الكلمة بعد الحذف على حرف؛ لأنّه في ذلك يكون أكثر، نص على ذلك؛ إذ قال: «إن كانت على أكثر من حرف، نحو: (اغزه، وارمه، واخشه، ولم يغزه، ولم يرمه، ولم يخشه)، فالهاء في مثلها ليست بواجبة، لكنها ألزم ههنا منها في نحو: (ثمه، ومسلمونه)؛ لأنّك إذا لم تأت بها سكنت آخر الكلمة بعد حذف حرف منها، وهو إجحاف، وهي في نحو: (أعه، وأقه)، في قولك: (إن تع أعه، وإن تق أقه)، ألزم منها في: اغزه ولم يرمه، لأنّ الإحجاف ههنا أكثر لو سكن العين، وذلك بحذف الفاء واللام وإسكان العين» (١) .

- **حذف العين عند التقاء الساكنين إذا أدى إلى الإجحاف:**

من ذلك حذف (الواو) في نحو: (لم يقم القائم) ؛ ذلك لأنّ حرف المد لو بقي وحذفت الميم لجاز أن يلقى الواو ساكن فتحذف، فيؤدي ذلك إلى إجحاف الفعل، قال الوراق: « إنّما وجب الحذف في الواو دون الميم؛ لوجهين:

- أحدهما: أنّ الميم لو حذفت وبقيت الواو لجاز أن يلقاها ساكن، ولا بد من حذف الواو أو تحريكها، فلو حذفت أدى ذلك إلى الإجحاف بالفعل، ولو حركتها لأدى إلى

---

(١) شرح الرضي: ٤ / ٥٠٠ .

الاستثقال،؛ إذ كانت الحركات على حروف مستثقلة، فوجب أن تحذف الواو، وتبقى الميم التي لا يستثقل عليها الحركة، ولا يجب حذفها .

• والوجه الثاني: أنّ حروف المد أضعف من غيرها، فلما وجب حذف أحد الحرفين، وجب حذف الأضعف، وهو الواو» (١).

- **الإجحاف بالإدغام وحذف حرف المد:**

يرى ابن الجزري أنّه لا يصح وقوع حذف حرف المد مع حصول الإدغام خشية الإجحاف ففي ذلك حصول تغييرين؛ إذ قال: «الإدغام في ذلك طارئ على حرف المد فلم يحذف لأجله فهو مثل إدغام ﴿دَابَّةٍ﴾ (٢)، و﴿الصَّاخَّةُ﴾(٣) فلم يحذف حرف المد ؛ خوفا من الإجحاف باجتماع إدغام طارئ وحذف» (٤) .

- **تركهم الإدغام خوف الإجحاف بالكلمة:**

من ذلك ترك الإدغام في ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾(٥)عند بعضهم ، والإدغام في ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ (٦) خوف الإجحاف في الأول، قال الباقولي: «أمّا قوله: ﴿ يَخْلُ لَكُمْ ﴾ فإنّي قرأته بالإظهار، وقرأت: ﴿ يَبْتَغِ غَيْرَ

---

(١) علل النحو: / ١٥٨ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية : / ١٦٤ .

(٣) سورة عبس ، من الآية : / ٣٣ .

(٤) النشر: ١ /٣٣٨ .

(٥) سورة يوسف ، من الآية : / ٩ .

(٦) سورة آل عمران ، من الآية : / ٨٥ .

الْإِسْلَامِ﴾ بالإدغام، مع استوائهما في أنهما منقوصان، والفرق بينهما أنَّ ﴿ يَبْتَغِ ﴾ كلمة طويلة فاحتملت الإدغام، و﴿ يَخْلُ ﴾ كلمة على ثلاثة أحرف، وقد سقطت منها الواو، فلو أدغمت الواو لبقى بينهما حرفان، فكان ذلك موديا إلى الإجحاف بها» (١) .

- **تركهم إدغام ما فيه زيادة إلى ما هو أنقص منه:**

من صور ذلك: تركهم إدغام الميم في الباء ، والراء في اللام؛ لأنَّه يؤدي إلى الإجحاف به وإبطال ما له من الفضل على مقاربه ، أمَّا ما روي عن أبي عمرو فلعله أخفى الراء فخفي على الراوي فتوهمه إدغاما ، نصَّ على ذلك ابن الأنباري؛ إذ قال: « قيل: فلم جاز أن تدغم الباء في الميم؛ لتقاربهما، ولا يجوز أن تدغم الميم في الباء ؟ قيل: إنما لم يجز أن تدغم الميم في الباء، نحو: (أكرم بكرا)، كما يجوز أن تدغم الباء في الميم، نحو: (اصحب مطرا) ؛لأنَّ الميم فيها زيادة صوت وهي الغنة، فلو أدغمت في الباء لذهبت الغنة التي فيها بخلاف الباء فإنَّه ليس فيها غنة تذهب بالإدغام، وكذلك أيضا لا يجوز أن تدغم الراء في اللام كما يجوز أن تدغم اللام في الراء؛ لأنَّ في الراء زيادة صوت وهو التكرير، فلو أدغمت في اللام لذهب التكرير الذي فيها بالإدغام بخلاف اللام فإنَّه ليس فيها تكرير يذهب بالإدغام، فأمَّا ما روي عن أبي عمرو بن العلاء من إدغام الراء في اللام في قوله تعالى: ﴿ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ ﴾ (٢)، فالعلماء ينسبون

---

(١) إعراب القرآن : ١ / ٢٢٧ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية : / ٥٨ .

الغلط في ذلك إلى الراوي لا إلى أبي عمرو؛ ولعل أبا عمرو أخفى الراء فخفي على الراوي فتوهمه إدغاما، وكذلك كل حرف فيه زيادة صوت لا يدغم فيما هو أنقص صوتا منه؛ وإنَّما لم يجز إدغام الحرف فيما هو أنقص صوتا منه؛ لأنَّه يؤدي إلى الإجحاف به، وإبطال ما له من الفضل على مقاربه» (١) .

- **تركهم حذف صورة الهمزة وكتابتها ألفا:**

علل ابن الجزري ترك حذف صورة الهمزة خوف حصول الإجحاف وذلك في بعض الآيات؛ إذ قال: « كتبت ﴿هَيِّئْ لَنَا﴾ (٢)، ﴿وَيُهَيِّئْ لَكُمْ﴾ (٣) في بعض المصاحف صورة الهمزة فيها ألفا من أجل اجتماع المثلين؛ إذ لو حذفت لحصل الإجحاف» (٤) .

صلى عليك الله ما قرأ السورى آي الكتاب وسورة الفرقان

منا السلام عليك ما هب الصبا فوق الربى وشقائق النعمان

اللهم صلِّ على محمدٍ وآلهِ وأزواجه وذريَّته، كما صلَّيتَ على إبراهيم، إنك حميدٌ مجيد، وبارِك على محمدٍ وآلهِ وأزواجه وذريَّته، كما باركتَ على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين، إنك حميدٌ مجيد .

---

(١) أسرار العربية: / ٤٢٥ / ٤٢٦ .

(٢) سورة الكهف ، من الآية : / ١٠ .

(٣) سورة الكهف ، من الآية : / ١٦ .

(٤) النشر: ١ / ٤٤٧ .

الخاتمـــة

كان من أهم النتائج التي انتهت إليها هذه الدراسة أمور منها:

- عرّفت الدراسة المقصود بالإجحاف لغة واصـــطلاحا وإن لـــم يتعرض النّحويون له تعريفا وبيانا، ووضحت موقف ســـيبويه منه، وحددت الأنماط التي جاء بها الكتاب مع ذكر الشـــواهد التي بنى عليها سيبويه هذه الأنماط من الإجحاف .
- علم الباحث أنّ الإجحاف نبّه عليه كثيـرٌ مـــن العلمـــاء فـــي مؤلفاتهم على اختلاف الأزمنة، وتوالي الأمكنة، وفي طليعتهم سيبويه ، بل قلما يخلو منه مصنف.
- أحصى البحث للإجحاف صورا، كان منها على سبيل المثال: اختصار المختصر، وحذف العوض والمعوض عنه معا، وكثرة التغيير، وحذف النائـــب والمنـــوب عنـــه كليهمـــا، وتـــوالي إعلالين ، وبقاء الكلمة على أقل من حرفين، ونقصان الحرف صفة من صفاته ، وحذف ما دل على معنى مع ترك ســـواه، وحذف النعت والمنعوت ، وحذف الجملة بتمامهـــا ، ووقـــوع الحذف بعد الحذف، وإدغام الحرف فيما هو أنقص منه صوتا وأقل منه صفة ، وتحصيل الحاصل.

- استوعب الإجحاف الكثير من أبواب النحو والتصريف ومن هذه الأبواب: الضمير، وخبر المبتدأ ، وكان وأخواتها، وإن وأخواتها ، وظن وأخواتها، والإضافة، وعطف النسق، والنداء، والترخيم ، والإغراء، والعدد وكناياته، والقلب، والإعلال، والحذف، والإشمام والوقف، والإدغام وغير ذلك .
- نبَّه البحث على كثير من شواهد النَّحو والتَّصريف التي ألم بها الإجحاف، فحلل وبين ، وشرح ، ووضح .
- ذكر البحث ما ترتب على وقوع الإجحاف من أحكام .
- قوة الاعتلال بالإجحاف في مسائل الخلاف؛ واتخاذه دليلا لتفضيل مذهب على مذهب، وتقوية قول على آخر، واستحسان رأي دون رأي، وغير ذلك .
- نبه البحث على المسائل التي وقع فيها إجحاف على حين رأى بعض العلماء عكس ذلك، أو غض الطرف عن الإفصاح به، أو الإجحاف فيها قليل.
- نسب الباحث مسائل الإجحاف إلى أصحابها ومن قال بها ؛ مع التوثيق والتخريج مكتفيا في ذلك بعالم أو عالمين خشية التطويل عند تناول المسألة، وغير ذلك .

ثبت المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور/ رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .
- أساس البلاغة للزمخشري، تحقيق/ عبد الرحيم محمود، دار المعرفة ـ بيروت ١٣٩٩ هـ .
- أسرار العربية لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، تحقيق/ محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .
- الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق الدكتور / عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥م
- إعراب القرآن المنسوب للزجاج لعلي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأصفهاني البقولي (المتوفى: نحو ٥٤٣هـ) ، تحقيق ودراسة: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري ـ القاهرة ، ودار الكتب اللبنانية ـ بيروت ـ القاهرة / بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٢٠ هـ .
- الأمالي الشجرية لابن الشجري، طبعة دائرة المعارف ـ حيدر آباد ـ الدكن ١٣٤٩هـ .

- الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب لعلي بن عدلان الموصلي النحوي ، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة ، الطبعة : الثانية ـ بيروت ـ ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين لابن الأنباري ، تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .
- إيجاز التعريف لابن مالك، تحقيق الدكتور/ محمد المهدي عبد الحي عمار سالم مطبوعات الجامعة الإسلامية، عمادة البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م .
- البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : صدقي محمد جميل ، دار الفكر ـ بيروت ، سنة الطبع : ١٤٢٠ هـ .
- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني ، أبو الفيض ، الملقّب بمرتضى ، الزّبيدي تحقيق : مجموعة من المحققين ، دار الهداية .
- التبصرة والتذكرة لأبي إسحاق الصيمري ، تحقيق الدكتور / مصطفى علم الدين ، جامعة أم القرى ، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م ـ

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لابن مالك لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي ، دار القلم ـ دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تحقيق الأستاذ الدكتور/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م .
- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق/ محمد عوض مرعب، الطبعة : الأولى ، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ٢٠٠١م .
- توجيه اللمع لابن الخباز ، تحقيق الدكتور/ فايز زكي محمد دياب ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ـ القاهرة ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م .
- التوقيف على مهمات التعاريف لمحمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق : د. محمد رضوان الداية ، دار الفكر المعاصر ، دار الفكر ـ بيروت ، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ) ، تحقيق : أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية ـ القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٤هـ ـ١٩٦٤ م .

- الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق: د / فخر الدين قباوة ، الطبعة الخامسة، ١٩٩٥م .
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ، تحقيق الدكتور / فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان،الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، الطبعة الأخيرة ، الحلبي١٩٤٠م .
- حجة القراءات لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق الأستاذ/ سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧م.
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الشيخ /محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- الدر المصون في علم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور/أحمد محمد الخراط دار القلم ـ دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .
- ديوان أبي زبيد الطائي، تحقيق/ نوري حمودي القيسي، المعارف ببغداد١٩٦٧م.

- ديوان العباس بن مرداس السلمي (رضي الله تعالى عنه)، تحقيق الدكتور/ يحيى الجبوري مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩١ م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق الدكتور أحمد الخراط ، دار القلم ـ دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- الزاهر فى معاني كلمات الناس لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق الدكتور/ حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ـ الطبعة: الأولى ـ بيروت ١٤١٢ هـ ـ ١٩٩٢ م
- سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق الدكتور/ حسن هنداوي ، دار القلم ـ دمشق ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م .
- شرح أبيات المغني للبغدادي ، تحقيق/عبد العزيز رباح ، أحمد يوسف دقاق ، الطبعة الثانية ١٤١١هـ ـ ١٩٩١م .
- شرح ألفية ابن معطي لابن القواس تحقيق/ علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .
- شرح تسهيل الفوائد لابن مالك ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن السيد ، والدكتور/ محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٣٦٠

- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح.
- شرح الرضي على الكافية، تحقيق الدكتور/ يوسف حسن عمر، دار الفكر العربي القاهرة.
- شرح شافية ابن الحاجب للرّضي، تحقيق الشيخ /محمد نور الحسن ، والشيخ /محمد الزفزاف ، والشيخ /محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـــ لبنان ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م .
- شرح شواهد المغني للسيوطي ، دار مكتبة الحياة ـ بيروت ـ لبنان .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، إعداد الدكتور/ أحمد عبد المنعم الرصد، رسالة دكتوراه محفوظة بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٩٧٨م، برقم /١٣٣٨ .
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق / أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م .
- شرح المفصل لابن يعيش، مكتبة المتنبي ـ القاهرة .
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لإسماعيل بن حماد الجوهري تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ـ بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .

- علل النَّحو لأبي الحسن محمد بن عبدالله الوراق ٣٢٥هـ ، تحقيق الدكتور / محمود جاسم الدرويش ، مكتبة الرشد ـ الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ .
- الفصول المفيد ة في الواو المزيدة تصنيف / صلاح الدين العلائي ٧٦١هـ ، تحقيق الدكتور/ حسن موسى الشاعر ، دار البشير للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .
- الفوائد الضيائية لنور الدين عبد الرحمن الجامي ، تحقيق الدكتور / أسامة طه الرفاعي دار الآفاق العربية ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م .
- الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة لمحمد أمين بن عمر بن عبد العزيز المشهور بابن عابدين الدمشقي الحنفي، تحقيق : د.حاتم صالح الضامن ، دار الرائد العربي ، بيروت ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م .
- الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح/ الشيخ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للعلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٤٠٧ هـ .

- اللامات للزجاجي، تحقيق : مـــازن المبـــارك ، دار الفكـــر ـــ دمشق ،الطبعة الثانية ، ١٩٨٥ .
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبـــري، تحقيـــق/ غـــازي مختار طليمات ، دار الفكر المعاصر بيروت ـــ لبنـــان ، ودار الفكر ـــ دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـــ ـــ ١٩٩٥م .
- لسان العرب لمحمد بن مكرم بـــن منظـــور المصـــري، ، دار صادر ـــ بيروت ،الطبعة الأولى .
- اللمحة في شرح الملحة تأليف محمـــد بـــن حســـن الصـــائغ ت٧٢٠هـــ ، دراسة وتحقيق د/ إبراهيم بن سالم الصاعدي ، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، عمادة البحث العلمي ،الطبعة الأولى ١٤٢٤هـــ ـــ ٢٠٠٤م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضـــاح عنهـــا لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق / علي النجدي ناصـــف ، والدكتور/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي، القـــاهرة ١٣٨٩هـــ ـــ ١٩٦٩م.
- المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إســـماعيل بـــن سيده المرسي ، تحقيق الدكتور/ عبد الحميد هنـــداوي ، دار الكتب العلمية بيروت ٢٠٠٠م .
- المخصص لابن سيده، تحقيق / خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي ـــ بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـــ ـــ١٩٩٦م

- المصباح المنير لأحمد بن محمد بن علي الفيومي، مكتبة لبنان .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده .
- مفاتيح الغيب للإمام فخر الدين الرازي ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م .
- المفصل في علم العربية لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار الجيل ـ بيروت.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي(٧٩٠هـ)، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م
- مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق الشيخ/ عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
- المقتضب لمحمد بن يزيد المبرد ، تحقيق الشيخ /محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ـ جمهورية مصر العربية .
- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة الدكتور/ علي بن سلطان الحكمي، الطبعة الأولى١٤٠٥ه ـ ١٩٨٥م .

- الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة ، دار المعرفة الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني وزارة المعارف العمومية دار إحياء التراث ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك لنور الدين أبي علي محمد الأشموني (٩٢٩هـ)، دار إحياء الكتب العربية .
- النَّشر في القراءات العشر للحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، أشرف على تصحيحه الأستاذ/ علي محمد الضباع ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ، تحقيق / عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية .

المحتوى

الموضوع	الصفحة
المقدمة .	٢
التمهيد: (مفهوم الإجحاف عند علماء العربية) .	١٠
الإجحاف في اللغة والاصطلاح .	١٠
الإجحاف عند سيبويه .	١٣
أنماط الإجحاف عند سيبويه .	١٣
النمط الأول: الإجحاف الذي يؤدي إلى لزوم التعويض .	١٣
النمط الثاني: الإجحاف الذي يؤدي إلى الزيادة .	١٤
النمط الثالث: الإجحاف الذي يؤدي إلى القلب .	١٧
النمط الرابع: الإجحاف الذي يؤدي إلى ترك الإعلال .	١٩
النمط الخامس: الإجحاف الذي يؤدي إلى لزوم الإشمام .	١٩
النمط السادس: الإجحاف الذي يؤدي إلى الحكم بالقلة على ما جاء في الكلام على حرف .	٢٠
النمط السابع: إبدالهم للذال من مكان التاء أشبه الحروف بها	٢٢
النمط الثامن: منعهم إدغام الحرف في الحرف الذي ليس من موضع ذلك الحرف .	٢٢
النمط التاسع: تركهم إدغام الراء في اللام .	٢٤
المبحث الأول:(مسائل الإجحاف النحوية) .	٢٩ .
ـ جزم الفعل دون الاسم .	٢٩

ـ بناء الأسماء المضمرات على الحركة .	٣٠
ـ حذف عائد الموصول .	٣٠
ـ جعل الظرف والجار والمجرور عند التصدير خبرا .	٣١
ـ حذف النون من (كان) .	٣١
ـ حذف النون من (لكنْ) بعد التخفيف .	٣٢
ـ حذف الاسم والخبر من (أنْ) المخففة المفتوحة بعد (أمَا)	٣٣
ـ حذف مفعولي (زَعَم) .	٣٤
ـ امتناع حذف المفعول مع حذف العائد فيه .	٣٥
ـ إسقاط حرف الجر من المتعدى به .	٣٦
ـ المانع من صياغة أفعال من (ويل، ووبح، ووبس).	٣٧
ـ القول بأن الباء متعلقة بالمصدرِ الدالِّ عليه « تَلْقُون » .	٣٧
ـ الإجحاف بحذف المضاف وإبقاء عمله في المضاف إليه .	٣٨
ـ حذف حرف العطف .	٣٩
ـ القول في (يا) الداخلة على (ليت) .	٤١
ـ تركهم حذف أداة النداء من اسم الجنس .	٤٢
ـ حذف الحرف من المنادى المبني المرخم دون المعرب .	٤٣
ـ ترخيم المبهم .	٤٤
ـ ترخيم ما كان آخره ألفي تأنيث .	٤٤
ـ ترخيم الاسم الثلاثي .	٤٤

ـ حذف أداة الإغراء .	٤٥
ـ أصل (نون) التوكيد الخفيفة .	٤٨
ـ إبدال (نون) التوكيد الخفيفة (ألفا) .	٤٩
ـ القول بتقدير (أمّا) وإبقاء الفاء .	٤٩
ـ حذف جواب (أمّا) .	٥٠
ـ حذف العقد والنيف من العدد الذي يصاغ منه اسم الفاعل	٥١
ـ اللغات الواردة في (كأين) .	٥٣
ـ منع حذف (اللام) من أجوبة القسم حال الإيجاب .	٥٤
ـ الإجحاف بحذف جوابين .	٥٥
المبحث الثّاني: (مسائل الإجحاف التّصريفية) .	٥٧
ـ الاستغناء عن حرف القسم بقطع همزة الوصل .	٥٧
ـ تركهم حذف ألف الوصل من ﴿بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ .	٥٩
ـ حذف العين مع إسقاط حركتها .	٦٠
ـ الإجحاف بحذف الحرف .	٦١
ـ الإجحاف لتوالي إعلالين .	٦٣
ـ جمع (مائة) على (مئي) .	٦٤
ـ إثبات التاء في (مفعل) الناقص خوف الإجحاف .	٦٤
ـ النسب إلى المقصور الثلاثي .	٦٥
ـ النسب إلى المنقوص المحذوف العين .	٦٥

ـ الإجحاف بحذف اللام وحذف حركة العين في النسب إلى المحذوف اللام .	٦٦
ـ النسب إلى ما فيه ياء العوض .	٦٧
ـ النسب إلى ما آخره ياء مشددة مسبوقة بحرفين .	٦٧
ـ الوقف على المنقوص .	٦٨
ـ إلحاق هاء السكت كل مبني على حركة دائما ولم يشبه المعرب حال الوقف.	٦٩
ـ الوقف على (ما) الاستفهامية عند حذف ألفها بـ (هاء السكت) .	٦٩
ـ الوقف بهاء السكت على المحذوف الآخر .	٧١
ـ حذف العين عند التقاء الساكنين إذا أدى إلى الإجحاف .	٧١
ـ الإجحاف بالإدغام وحذف حرف المد .	٧٢
ـ تركهم الإدغام خوف الإجحاف بالكلمة .	٧٢
ـ تركهم إدغام ما فيه زيادة إلى ما هو أنقص منه .	٧٣
ـ تركهم حذف صورة الهمزة وكتابتها (ألفا) .	٧٤
الخاتمة .	٧٥
ثبت المصادر والمراجع.	٧٧
فهرس الموضوعات .	٨٧